الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

تقرير نتائج فريق الأمم المتحدة

المملكة العربية السعودية
٢٠٢١

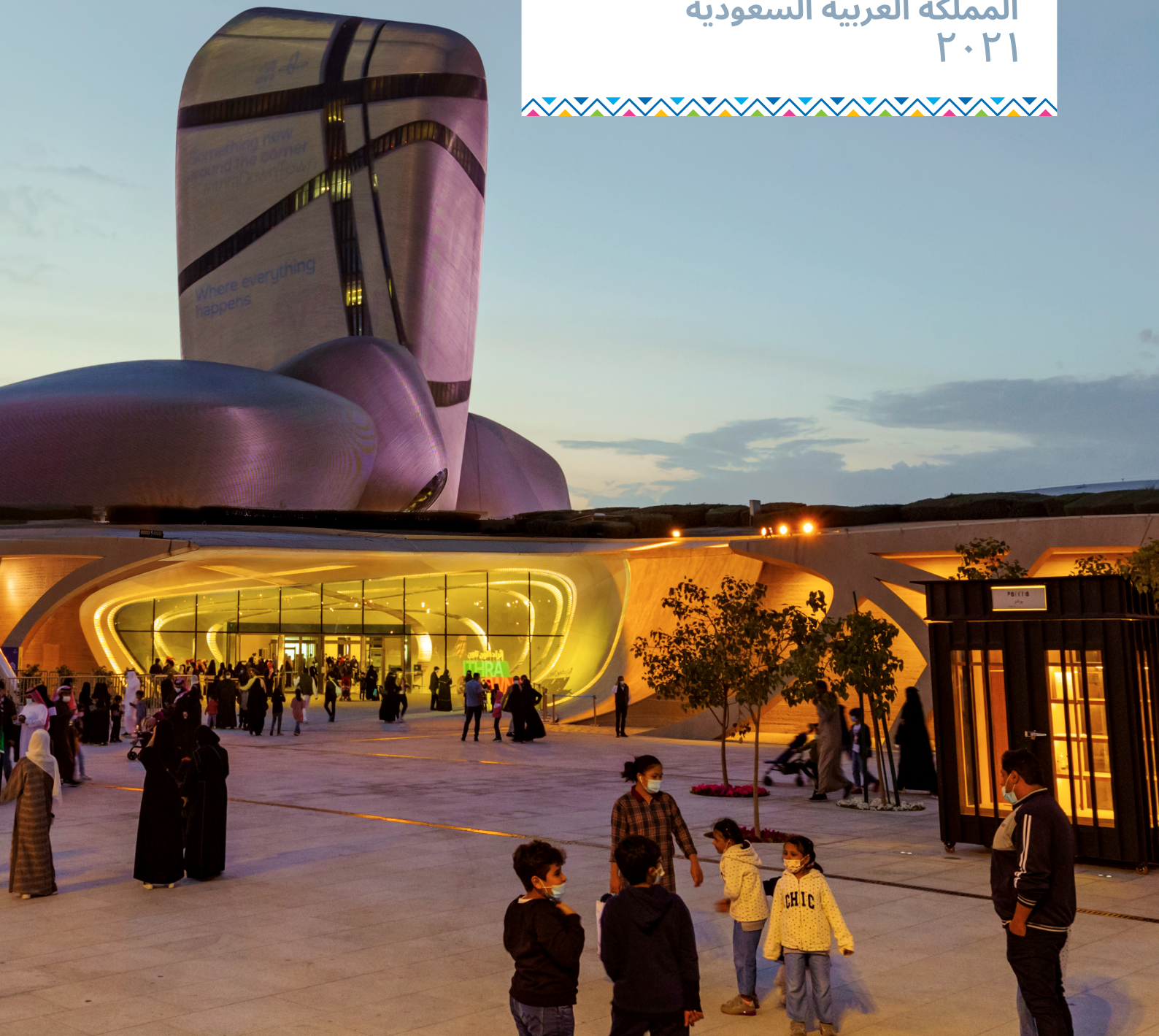

المحتويات

مقدمة ٠٢

- تمهيد ٠٣
- فريق الأمم المتحدة القُطري ٠٤
- الشركاء الإنمائيون الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المملكة العربية السعودية ٠٦
- أبرز معالم الشراكة ٠٧

الفصل ١ ٠٨

- لمحة عامة عن التطورات على المستوى الوطني في المملكة العربية السعودية ٠٩
- تحليل أثر جائحة كوفيد-١٩ ١٠

الفصل ٢ ١١

- الفصل ٢,١: لمحة عامة عن النتائج ١٢
- الفصل ٢,٢: الأولويات الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة - التعاون، ونتائجه، ومخرجاته. ١٧ ٢٧
- الفصل ٢,٣: دعم الشراكات وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- الفصل ٢,٤: معاً نعمل أكثر وأفضل: نتائج الجهود المتضافرة لوكالات الأمم المتحدة. ٣٠
- الفصل ٢,٥: التقييمات والدروس المستفادة ٣١
- الفصل ٢,٦: نبذة مختصرة عن الوضع المالي ٣٣

الفصل ٣ ٣٥

- فريق الأمم المتحدة القُطري في عام ٢٠٢٢ ٣٦

مقدمة

تقرير نتائج فريق الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية

تمهيد

كان عـام ٢٠٢١ عامـاً حاسـماً بالنسـبة لفريـق الأمـم المتحـدة القُطـري فـي المملكـة العربيـة السـعودية. مسـتفيداً مـن إعـادة تحديـد دور الأمـم المتحـدة كشـريك أساسـي لـكل مـن الحكومـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي والأوسـاط الأكاديميـة وغيرهـا مـن الجهـات المعنيـة الرئيسـية، فقـد نجـح الفريـق فـي اسـتكمال أو إنجـاز معالـم حاسـمة الأهميـة.

وواصـل الفريـق القُطـري دعمـه لمشـاركة الحكومـة فـي منتديـات عالميـة هامـة مثـل مؤتمـر قمـة النظـم الغذائيـة، ووضـع حلـول مناسـبة للقضايـا الناشـئة، وإحـراز التقـدم فـي تحقيـق خطـة التنميـة المسـتدامة. ويسـتند فـي ذلـك إلى اسـتراتيجية شـراكة متعـددة الأوجـه، واسـتراتيجية اتصـال نشـطة لزيـادة الوعـي بخطة التنميـة المسـتدامة لعـام ٢٠٣٠ وأهـداف التنميـة المسـتدامة الـ ١٧ وكذلـك إلى عمـل فريـق الأمـم المتحـدة القُطـري. وقـد حـرص الفريـق علـى تقديـم الدعـم الـلازم للحكومـة للانخـراط فـي المنتديـات العالميـة الهامـة المعنيـة بقضايـا التنميـة، والمشـاركة فيهـا، والاحتفـال بالأيـام الدوليـة الرئيسـية، بمـا فـي ذلـك اليـوم العالمـي للبيئـة، وحملـة الـ١٦ يومـاً لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء والفتيـات، واليـوم الدولـي للتعليـم، ويـوم الأمـم المتحـدة، واليـوم العالمـي لحقـوق الإنسـان.

كمـا عمـل الفريـق عـلى تعزيـز التفاعـل مـع الأوسـاط الأكاديميـة بالتعـاون مـع وزارة التعليـم ومشـاركة مختلـف الـوكالات. وبالتعـاون مـع وزارة الداخليـة، بـدأ العمـل الفعلـي لإضفـاء الطابـع المحلّـي عـلى أهـداف التنميـة المسـتدامة فـي تشـرين الأول/ أكتوبـر ٢٠٢١، مـع أولـى الزيـارات التـي قـام بهـا فريـق الأمـم المتحدة القُطـري، بالتعـاون مـع الجهـات الحكوميـة المحليـة واللجـان النسـائية والأوسـاط الأكاديميـة، إلـى منطقـة عسـير، وهـي واحـدة مـن المناطـق الإداريـة السـعودية الـ١٣. وبالتعـاون مـع برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي والمؤسسـة الإسـلامية لتنميـة القطـاع الخـاص، أعـدت ورقـة بحثيـة حـول «دور الأوقـاف فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة ورؤيـة ٢٠٣٠». وقـد سـاهمت هـذه الورقـة فـي إذكاء الوعـي وإطـلاق حـوار مسـتمر بشـأن خطـة التنميـة المسـتدامة لعـام ٢٠٣٠ وأهميـة التمويـل المسـتدام ودوره فـي تحقيـق التنميـة الاجتماعيـة.

مرتكـزاً إلى المشـاركة الفعالـة والدؤوبـة لجميـع أعضـاء فريـق الأمـم المتحـدة القُطـري والجهـات الحكوميـة المعنيـة مـن خـلال وزارة الاقتصـاد والتخطيـط، جـاء وضـع إطـار الأمـم المتحـدة للتعـاون فـي مجـال التنميـة المسـتدامة للفتـرة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ليسـجّل انجـازاً بالـغ الأهميـة خـلال السـنة المنصرمـة. وقـد اسـتفاد إطـار التعـاون فـي صياغتـه مـن تحليـلات وأوراق بحثيـة دقيقـة، وتقييـم وتوقعـات أهـداف التنميـة المسـتدامة، وتحليـل أوجـه الترابـط بيـن أهـداف التنميـة المسـتدامة والأهـداف الخاصـة بالمملكـة العربيـة السـعودية، وموجـزات السياسـات التـي وضعتهـا فـرق العمـل ضمـن فريـق الأمـم المتحـدة القُطـري بشـأن إدمـاج ذوي الإعاقـة، وحقـوق الإنسـان، والقضايـا المتّصلـة بالمناطـق الحضريـة، والأطفـال والشـباب. وتنسـجم عمليـة وضـع إطـار التعـاون والتوقيـع عليـه مـع التقـدم الـذي أحرزتـه الحكومـة بإنشـاء اللجنـة التوجيهيـة للتنميـة المسـتدامة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، التـي يرأسـها وزيـر الاقتصـاد والتخطيـط وتضـم ممثليـن عـن ١٨ وزارة وهيئـة حكوميـة برتبـة نائـب وزيـر أو مـا يعادلهـا. وتعمـل هـذه اللجنـة بوصفهـا الآليـة الرئيسـية لضمـان اسـتمرار مسـاهمة إطـار التعـاون وعمـل الأمـم المتحـدة فـي المملكـة فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة.

ويسـرنا أن نقـدم تقريـر النتائـج القُطريـة للأمـم المتحـدة لعـام ٢٠٢١، وهـو العـام الخامـس والأخيـر لإطـار عمـل الأمـم المتحـدة الاسـتراتيجي القُطـري المشـترك للفتـرة ٢٠١٧-٢٠٢١. ويسـتعرض التقريـر التقـدم المُحـرز فـي المجـالات الأربعـة ذات الأولويـة التاليـة:

- **التنميـة الاقتصاديـة** تحقيـق تنميـة اقتصاديـة قوامهـا المعرفـة وترتكـز إلـى التكنولوجيـا والابتـكار والبنيـة الأساسـية المتطـورة؛
- **الخدمـات الاجتماعيـة والتعليـم** توفيـر خدمـات اجتماعيـة وتعليميـة فعالـة ومنصفـة تُسـهم فـي النهـوض بجـودة الحيـاة؛
- **القطـاع العـام** قطـاع عـام يتّسـم بالإنصـاف والفعاليـة والكفـاءة ويخضـع للمسـاءلة؛ و
- **إدارة المـوارد** إدارة المـوارد الطبيعيـة والثقافيـة واسـتخدامها وصونهـا عـلى نحـو مسـتدام.

ونحن نتطلع إلى ما قد يأتي به عام ٢٠٢٢ من فرص وتحديات.

ناتالي فوستيه

المنسقة المقيمة للأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

فريق الأمم المتحدة القُطري

الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية

تنشط الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٤٨. ويشمل الفريق القُطري، بقيادة المنسق المقيم، جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المملكة أو معها. ويضم حالياً ٢٣ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً [١]، يتواجد ١٣ منها فعلياً في المملكة، ومن ضمنها ثلاثة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي) يعملون حصراً على دعم العمليات الجارية في اليمن.

الهيئات العاملة في المملكة

الهيئات العشر التي لها مكاتب في المملكة العربية السعودية هي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومجموعة البنك الدولي. كما أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي موجودة فعلياً في المملكة، لكنها تركز فقط على دعم عمل الأمم المتحدة في اليمن.

الهيئات العاملة من خلال مكاتب إقليمية ومقار رئيسية أو أي منهما

الهيئات العشر العاملة من خلال مكاتبها الإقليمية أو مقارها الرئيسية لدعم عمل الأمم المتحدة في المملكة هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) [٢].

المراقبون

في أيار/مايو ٢٠٢١، افتتحت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة مكتبها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرياض، لتنضم بذلك إلى الهيئات العاملة في المملكة العربية السعودية. كما لمنظمة الطيران المدني الدولي - الإيكاو حضور في البلد، وهي تضطلع مع منظمة التجارة العالمية بدور المراقب في فريق الأمم المتحدة القُطري، حيث إنهما لم تنضما إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ◆

[١] تعتبر المنظمة الدولية للهجرة حاضرة فعلياً في البلد لدعم العمليات الانسانية في اليمن، وتعمل في الوقت نفسه من أجل المملكة العربية السعودية عبر مكتبها الإقليمي. تضطلع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بدور المراقب في فريق الأمم المتحدة القُطري في المملكة، لكنها لا تدير أي برنامج، وهي بالتالي لم تحسب ضمن الـ ٢٣ صندوقاً وبرنامجاً التي سبق ذكرها أعلاه.

[٢] ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونكتاد هو البرنامج والصندوق الوحيد الذي يعمل من خلال مقره الرئيسي من دون مكتب إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشركاء الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المملكة العربية السعودية

تتقدم الأمم المتحدة بالشكر إلى كل شركائها، فلولا دعمهم القيّم لما تمكنت من تحقيق الإنجازات العديدة في عام ٢٠٢١. وفي ما يلي قائمة ببعض الشركاء:

- هيئة تطوير المدينة المنورة
- جمعية المودة للتنمية الأسرية
- جمعية النهضة
- أمانت - Amanat
- برنامج الخليج العربي للتنمية
- مكتب المدعي العام
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
- مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها - أتلانتا
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
- مجلس الشورى
- مكتب دعم هيئات التطوير
- جمعية التنمية البيئية-فسيل
- مجلس شؤون الأسرة
- اتحاد الغرف السعودية
- ديوان المراقبة العامة
- الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية
- الهيئة العامة للإحصاء
- المديرية العامة للدفاع المدني السعودي
- رئاسة الاستخبارات العامة
- المرفق العالمي للبيئة
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- لجنة حقوق الإنسان
- البنك الإسلامي للتنمية
- مدرسة جاد الدولية
- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني
- جامعة الملك عبد العزيز
- مؤسسة الملك خالد الخيرية
- مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
- شركة لجام للرياضة
- جمعية مودة الخيرية
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة الثقافة
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارة التعليم
- وزارة الطاقة
- وزارة البيئة والمياه والزراعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الصحة
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة الطاقة
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
- وزارة الحرس الوطني - الشؤون الصحية
- وزارة السياحة
- وزارة النقل
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
- اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر
- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
- المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
- برنامج الأمان الأسري الوطني
- المركز الوطني للأرصاد
- اللجنة الوزارية الوطنية للسلامة المرورية
- اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير
- نوكيا
- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
- كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال
- هيئة الصحة العامة
- هيئات تطوير المناطق
- الهيئة الملكية لمدينة الرياض
- الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدّسة
- الهيئة الملكية لمحافظة العلا
- الاتحاد السعودي لكرة القدم
- الاتحاد السعودي للجمباز
- الهيئة السعودية للسياحة والتراث الوطني
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
- الصندوق السعودي للتنمية
- بنك الطعام السعودي
- الهيئة العامة للغذاء والدواء
- المجلس الصحي السعودي
- المؤسسة السعودية للري
- اللجنة الوطنية السعودية للجان العمالية
- اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية
- المركز السعودي لسلامة المرضى
- الاتحاد السعودي للرياضة للجميع
- شركة الاتصالات السعودية
- اللجنة الدائمة لإعداد التقارير
- مكاتب تحقيق الرؤية
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لإدارة الكوارث والطوارئ
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية للوقاية من العدوى ومكافحتها ومقاومة مضادات الميكروبات
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية المعني بالبحوث والتخطيط للوقاية من إساءة معاملة الأطفال
- زين

أبرز معالم الشراكة

في سعيها إلى تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، اعتمدت الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية استراتيجية شراكة من شقين، تهدف إلى الجمع بين الجهات المعنية من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وتهيئة الظروف الملائمة لتوطيد التعاون بينها. وتتعاون الأمم المتحدة، بوصفها جهة داعية، مع الوزارات الرئيسية، والإدارات الإقليمية والبلدية والأوساط الدبلوماسية. بموازاة ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بدور الجهة الحاضنة للشراكات والتمويل المستدام لأهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. ويتعاون فريق العمل للأمم المتحدة المعني بالشراكات بشكلٍ وثيق مع مكتب المنسق المقيم، وقد قام بدور فعال في ترسيخ الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة خلال عام ٢٠٢١.

القطاع الخاص: في أيار/مايو ٢٠٢١، وقّعت الأمم المتحدة مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد والتخطيط واتحاد الغرف السعودية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص الوطني في دعم مبادرات التنمية المستدامة المحلية والعالمية. وقد وُقّع هذا التفاهم بعد فترة وجيزة من الطاولة المستديرة التي نظمتها الأمم المتحدة للرؤساء التنفيذيين، بالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، مع وزارة الاقتصاد والتخطيط واتحاد الغرف السعودية في شباط/فبراير ٢٠٢١، لتشجيع تبادل أفضل الممارسات والمعرفة حول استدامة الشراكات وأهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وبدعم من وزارة الاقتصاد والتخطيط واتحاد الغرف السعودية، أطلقت الأمم المتحدة الشبكة المحلية للاتفاق العالمي بمشاركة ٣٣ عضواً، بهدف تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة. وبذلك، بات لكل بلدان مجموعة العشرين شبكة محلية تابعة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

المجتمع المدني: في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، ولزيادة الوعي حول أهداف التنمية المستدامة، احتفلت الأمم المتحدة بيومها الـ ٧٦ حول الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه). وباستخدام وسم #اللياقة_لأهداف_التنمية_المستدامة، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وموئل الأمم المتحدة في الفعاليات التي نُظمت في مختلف أنحاء البلاد (جدة ومكة المكرّمة، وتبوك والظهران والرياض). ومن خلال حشد الدعم من طرف الرياضيين السعوديين البارزين والعمل المتضافر مع منظمات اللياقة البدنية، حصل الاحتفال أيضاً على دعم حكومي من الاتحاد السعودي للجمباز وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأوساط الأكاديمية: أجرت الأمم المتحدة في المملكة مسحاً خاصاً بدور المؤسسات الأكاديمية السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠. وانطلاقاً من نتائج هذا المسح، سيقوم الفريق القُطري في عام ٢٠٢٢ باستكشاف إمكانية إنشاء شبكة محلية للمؤسسات الأكاديمية، بما يُسهم في تعزيز جودة البحوث المتعاقة بأهداف التنمية المستدامة في المملكة.

منذ بداية جائحة كوفيد-١٩، أتاح الحوار والتعاون المستمرين بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ضمان موسم حج آمن. فبحد عدد الذين يُسمح لهم بأداء مناسك الحج إلى ٦٠ ٠٠٠ شخصاً من المواطنين والمقيمين في المملكة، نجحت وزارة الصحة في التقيُّد بمتطلبات التلقيح/التعافي، وتطبيق تدابير التباعد الاجتماعي الصارمة، إلى جانب العديد من الإجراءات التكنولوجية المبتكرة الأخرى لحماية الحجاج.

منذ انتهاء رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة مكافحة الفساد في مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠، برز دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة (نزاهة) باعتبارها الجهة المانحة والراعية الرئيسية لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. فمن خلال هذه الشبكة، ومقرها الرئيسي في فيينا تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمكنت المملكة من تعزيز التزامها بجهود مكافحة الفساد، وفي الوقت نفسه، من تقاسم خبراتها على المستوى العالمي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، قام وفد من الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، هو الأول من نوعه، بزيارة إلى إمارة عسير بتيسير من وزارة الداخلية. وهدفت الزيارة إلى إطلاق التواصل مع الجهات المعنية على المستوى الإقليمي واستكشاف سُبُل جديدة للتعاون معها وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن خلال تفاعل الوفد الزائر مع الجهات المعنية في منطقة عسير، توصّل الفريق القطري إلى فهم أفضل للوضع خارج مدينة الرياض، وبالتالي إلى إمكانية أفضل لتفعيل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

لقد شهد عام ٢٠٢١ الكثير من الشراكات الهادفة والمبتكرة والرائدة، تورد الصفحات التالية تفاصيل بشأن العديد منها. وتتطلع الأمم المتحدة في المملكة إلى تعزيز التزامها بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وترسيخ دور هذه الشراكات كعنصر رئيسي وشامل في عملها لعام ٢٠٢٢. ◆

الفصل ١

التطورات الأساسية

لمحة عامة عن التطورات على المستوى الوطني في المملكة العربية السعودية

على الرغم من السياق الصعب لجائحة كوفيد-١٩، خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على مدار عام ٢٠٢١، لا سيّما في مجالات السياسة المناخية، وتمكين المرأة، والهجرة، والإصلاحات المرتبطة بالعمل.

وفي حدث بارز للمنطقة، تم الإعلان عن المبادرات الخضراء السعودية والشرق أوسطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ في الرياض. وكجزء من المبادرة السعودية الخضراء، أعلنت المملكة عزمها على تحقيق الحياد الكربوني (صافي صفر انبعاثات كربونية) بحلول عام ٢٠٦٠، متعهدةً بزراعة ٤٥٠ مليون شجرة وإعادة تأهيل ٨ ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام ٢٠٣٠، من بين مبادرات أخرى.

وطيلة عام ٢٠٢١، واصلت المملكة العربية السعودية سعيها الدؤوب لتمكين المرأة، لا سيّما للنهوض بقدراتها كفاعل اقتصادي. ففي غضون أربع سنوات فقط، ارتفع معدل مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة في البلد إلى الضعف تقريباً، محققاً زيادة سريعة من ١٧,٤ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى ٣٤,١ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من أوجه التفاوت الحادة بين الجنسين التي ما زالت تشوب عدد من القطاعات، فإن هذا التطور الكبير خلال فترة وجيزة يشير إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يواصل الاستفادة من دعم اجتماعي متزايد. ففي شباط/فبراير ٢٠٢١، أصدرت وزارة الدفاع السعودية قرارا يسمح للنساء بالانضمام إلى الجيش. كما سُجِّل تقدم واضح نحو تحقيق تكافؤ الجنسين على مستوى المحاكم. في حزيران/يونيو ٢٠٢١، ألغت السلطات القضائية في المملكة الفقرة (ب) من المادة ١٦٩ من نظام المرافعات أمام المحاكم الشرعية، مانحة المرأة حق العيش بمفردها، من دون الحصول على إذن وصي ذكر.

كذلك، سجّلت المملكة تقدماً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢١ في إجراء الإصلاحات اللازمة في مجاليّ العمالة والهجرة. ففي آذار/مارس ٢٠٢١، أعلنت المملكة في القرار رقم ٥١٨٤٨/١٤٤٢ عن إصلاحات في نظام كفالة العمالة المهاجرة. وبموجب التشريع الجديد، يُمنح المهاجرون العاملون في القطاع الخاص حق الانتقال لرب عمل آخر، دون موافقة صاحب العمل الأصلي/الحالي شرط ان يكونوا أمضو اثنا عشر شهراً من تاريخ دخولهم المملكة. ويوفر هذا الإصلاح لنظام كفالة الهجرة منطلقاً متيناً للسير قُدماً نحو إصلاحات أكثر شمولاً تضمن للعمال المهاجرين المساواة في الحقوق في مجالات أخرى، مثل العمال المنزليون والمزارعون، الذين ما زالوا من أكثر فئات المهاجرين هشاشة. ويعد توسيع نطاق الحماية الشاملة لكل للعمال المهاجرين تحدي عالمي، إلا أن الإصلاحات التي أجرتها المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢١ تعد خطوة إيجابية في سبيل مواجهته.

في ربيع عام ٢٠٢١، بلغت المملكة العربية السعودية محطتين مفصليتين على طريق القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري. وقد تحقق الانجاز لأول في نيسان/أبريل ٢٠٢١ حيث أقرّ مجلس الوزراء السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال. فبموجب هذا التشريع، ومع الإبقاء على استثناءات محدودة، بات الحدّ الأدنى لسن العمل في المملكة الآن ١٥ عاماً. وبهذه الإصلاحات، تكون المملكة قد أوفت رسمياً بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢. وتأكيداً على الالتزام بحماية الأطفال، أقرّ مجلس الوزراء أيضا خطة عمل وطنية لمنع عمل الأطفال. أما الانجاز الثاني فقد تحقق في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١، عند اتخاذ المملكة خطوة حاسمة نحو القضاء على العمل الجبري والاتجار بالبشر من خلال التصديق على بروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري. وباعتبارها أول عضو في مجلس التعاون الخليجي يصبح طرفاً في هذه الاتفاقية، فقد وضعت المملكة العربية السعودية سابقة بالغة الأهمية لجيرانها في الوقت الذي تعمل فيه المنطقة بأسرها على تعزيز حماية العمال من الممارسات الاحتيالية والمسيئة.

في عام ٢٠٢٠، أضافت جائحة كوفيد-١٩ تعقيدات جمّة على العديد من الخطط والبرامج وحتمت إعادة توجيه الجهود للاستجابة الطارئة في الأمد القصير. لكن في عام ٢٠٢١، عاد نشاط الأمم المتحدة إلى سابق عهده، محققاً نتائج مجدية من خلال التكيّف مع السياق المتغيّر للجائحة. وفي حين تباطأت وتيرة التنمية المستدامة في المملكة في عام ٢٠٢٠ من جراء جائحة كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط التي أثّرت على الإيرادات، شهد عام ٢٠٢١ تعافياً لأسعار النفط التي عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة.

لقد ثابرت المملكة العربية السعودية طيلة العام على بذل الجهود الطموحة لتحقيق رؤيتها ٢٠٣٠، مع السعي الدؤوب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذه الجهود أن تتعزز من خلال عمل اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، التي أطلقت في آب/أغسطس ٢٠٢١ (والتي تضم المنسقة المقيمة للأمم المتحدة بصفة مراقب). وتجمع هذه اللجنة، التي يرأسها وزير الاقتصاد والتخطيط، ممثلين عن ١٨ وزارة وكياناً حكومياً يعملون على تحقيق التنمية المستدامة.

تحليل أثر جائحة كوفيد-١٩

إجمالي الإصابات بكوفيد-١٩ بالمقارنة مع الإصابات الجديدة المسجلة في المملكة العربية السعودية في ٢٠٢١

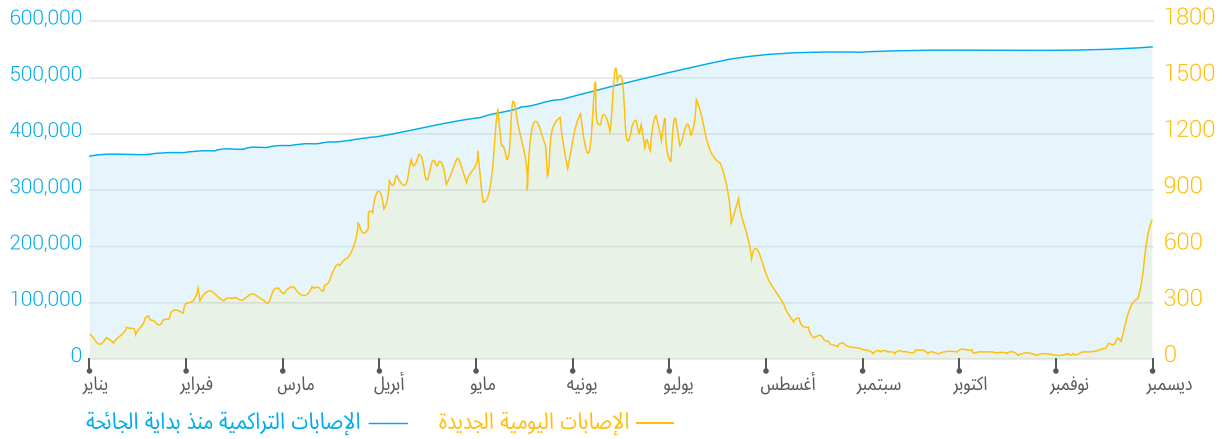

الإصابات المؤكدة في ٢٠٢١

المجموع

١٩٢,٨١٦

انخفاض من ٣٦٢,٧٤١ في عام ٢٠٢٠

متوسط الإصابات اليومية خلال السنة

٥٢٨

انخفاض من ١,١٩٧ في عام ٢٠٢٠

الوفيات في ٢٠٢١

المجموع

٢,٦٥٨

انخفاض من ٦,٢١٤ في عام ٢٠٢٠

متوسط الوفيات اليومية خلال السنة

٧

انخفاض من ١٧ في عام ٢٠٢٠

التطعيمات في ٢٠٢١

جرعة واحدة على الأقل

٢٥,٠١٧,٠٩٠ شخص
٧٠,٧٩٪ من مجموع السكان

محصَن بالكامل

٢٣,١٨٠,٨٧٩ شخص
٦٥,٥٩٪ من مجموع السكان

تلقى الجرعة المنشطة

٢,٦٩٦,١٧٣ شخص
٧,٦٣٪ من مجموع السكان

عملت حكومة المملكة العربية السعودية على مدار عام ٢٠٢١ على إجراءات التخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩. وترد هذه الأرقام [٣] لتوفير السياق المناسب للنتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة والمبيّنة أدناه. ◆

[٣] https://covid19.who.int/WHO-COVID-19-global-data.csv
https://github.com/owid/covid-19-data/blob/master/public/data/vaccinations/country_data/Saudi20%Arabia.csv

الفصل ٢

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأولويات التنمية الوطنية من خلال إطار التعاون

٢,١: لمحة عامة عن النتائج

استراتيجية الأمم المتحدة لعام ٢٠٢١

في عام ٢٠٢١، استرشدت استراتيجية الأمم المتحدة وأنشطتها في المملكة العربية السعودية بخمسة أطر عمل شاملة، وهي (١) رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠، (٢) خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، (٣) إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي المشترك للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ للمملكة العربية السعودية، (٤) الركائز الإنمائية الخمس لخارطة طريق الأمم المتحدة للتعافي من كوفيد-١٩، و (٥) التعهد بـ «عدم ترك أي أحد خلف الركب». وتستند هذه الأطر كافةً إلى الالتزام القوي بالقضايا الشاملة لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وغيرها.

أعطت الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية الأولوية للأنشطة والبرامج الرامية إلى توطيد التعاون والالتزام المتبادل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورؤية المملكة لعام ٢٠٣٠. ويتناول القسم ٢,٢ بإسهاب النتائج الرئيسية التي حققها فريق الأمم المتحدة القُطري لهذا العام، بالتركيز على النقاط البارزة ، بدلاً من تقديم قائمة شاملة بالنتائج. وتشمل الإنجازات التي شهدها عام ٢٠٢١ الإصلاحات التي أجرتها المملكة في مجال قانون العمل بدعم من الأمم المتحدة؛ وإقامة شراكات مختلفة بين الأمم المتحدة والمنظمات المحلية وتوطيدها؛ وتنظيم ورشات عمل لتعزيز القدرات لمدة مئات الساعات؛ ووضع استراتيجيات مجدية للتخفيف من آثار كوفيد-١٩، بما في ذلك حملة تلقيح ناجحة؛ والتقدم البارز في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للمملكة، على سبيل المثال لا الحصر. وتنسجم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تقدم المملكة نحو الركائز الثلاث التي تستند إليها رؤية ٢٠٣٠، ألا وهي مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وطوال عام ٢٠٢١، سُخِّرت أوجه التكامل الجوهرية بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠ لتحقيق مستقبل أكثر استدامة في المملكة العربية السعودية.

رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

من الأهمية بمكان التأكيد على تزامن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويظهر الجدول أدناه أوجه التآزر بين الإطارين الاستراتيجيين، كما يوضح نقاط التطابق بين خطط الأمم المتحدة وحكومة المملكة العربية السعودية. وكما هو مبيّن، يمكن ربط ٢١ نتيجة من نتائج «المستوى ٢» لرؤية ٢٠٣٠، الذي يشمل ٢٧ هدفاً عاماً، بعدد كبير من أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما الأهداف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (١٢ رابطاً)، و١٦: السلام والعدالة والمؤسسات القوية (١٠ روابط)، و٤: التعليم الجيد (٩ روابط)، و١١: المدن والمجتمعات المستدامة (٩ روابط). ◆

رؤية ٢٠٣٠، (المستوى ٢) وأهداف التنمية المستدامة	
رؤية ٢٠٣٠، المستوى ٢	أهداف التنمية المستدامة
١,١ تعزيز القيم الإسلامية	١٠، ١٦
١,٣ تعزيز الهوية الوطنية	٤, ٥, ٨, ١١
٢,١ تحسين خدمة الرعاية الصحية	٢, ٣, ١٠
٣,٢ تحسين قابلية العيش في المدن السعودية	١, ٣, ١١, ١٢, ١٦
٢,٤ كفالة الاستدامة البيئية	٢, ٣, ٧, ٩, ١١, ١٢, ١٣, ١٤, ١٥
٢,٥ تعزيز الثقافة والترفيه	٤, ٨, ١١
٢,٦ تهيئة بيئة تمكينية للسعوديين	١, ٣, ٤, ٨, ١٠, ١١, ١٦
٣,١ زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد	١٦, ١٧
٣,٣ إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة	٤, ٨, ١٧
٣,٥ ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز لوجستي عالمي	١٦
٤,١ تنمية رأس المال البشري بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل	٤, ٨
٤,٢ ضمان فرص متساوية في الحصول على عمل	١, ٤, ٥, ٨, ١٠, ١١, ١٧
٤,٣ استحداث فرص العمل من خلال المشاريع المتوسطة والصغيرة والصغرى	٤, ٨, ٩
٤,٤ جذب المواهب الأجنبية المناسبة لتنمية الاقتصاد	١, ٣, ٥, ١٠, ١١, ١٦
٥,١ تحقيق التوازن في الميزانية العامة	٨, ١١
٥,٢ تحسين أداء الأجهزة الحكومية	١, ٣, ٥, ٦, ٨, ٩, ١١, ١٣, ١٦, ١٧
٥,٣ المشاركة الفعالة مع المواطنين	٨, ١٦
٥,٤ حماية الموارد الحيوية للدولة	٢, ٦, ١٢, ١٤
٦,١ تحقيق مواطنة مسؤولة	١, ٤, ٨
٦,٢ تفعيل المساهمة الاجتماعية للشركات	٨, ١٦
٦,٣ تعزيز تأثير القطاع غير الربحي	١, ٤, ٨, ١٦

وُزّع استبيان حول الروابط القائمة بين الأنشطة التي أجريت طوال عام ٢٠٢١ ونتائج «المستوى ٢» لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري، حيث أجاب عليه أحد عشر منهم، متناولين مجريات العام المنصرم. وتظهر النتائج أن أنشطة الأمم المتحدة القُطرية تتوافق مع ١٩ نتيجة على الأقلّ من أصل ٢٧ من نتائج «المستوى ٢» لرؤية ٢٠٣٠. وكثيراً ما ارتبطت الأنشطة بالغاية ٥,٢ تحسين أداء الجهاز الحكومي (تسع مرات)، و٤,١ تنمية رأس المال البشري بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل (سبع مرات)، و٢,١ تحسين خدمات الرعاية الصحية (خمس مرات)، و٤,٢ ضمان فرص متساوية في الحصول على عمل (أربع مرات)، و٥,٤ حماية الموارد الحيوية للدولة (أربع مرات)، و٦,٣ تعزيز تأثير القطاع غير الربحي (أربع مرات).

الإطار الاستراتيجي القُطري المشترك للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

وُضِع الإطار الاستراتيجي القُطري المشترك للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ استناداً إلى أربعة مجالات ذات أولوية. وتُستَخدم هذه المجالات كمحاور للقسم ٢,٢ من هذا التقرير الذي يفصّل أولويات إطار التعاون، ونتائجه، ومخرجاته في عام ٢٠٢١. وهذه المجالات ذات الأولوية هي:

- **التنمية الاقتصادية** تحقيق تنمية اقتصادية قوامها المعرفة وترتكز إلى التكنولوجيا والابتكار والبنية الأساسية المتطورة.
- **الخدمات الاجتماعية والتعليم** توفير خدمات اجتماعية وتعليمية فعالة ومنصفة، تُسهم في النهوض بجودة الحياة.
- **القطاع العام** قطاع عام يتّسم بالإنصاف والفعالية والكفاءة ويخضع للمساءلة.
- **إدارة الموارد** الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والثقافية واستخدامها والحفاظ عليها.

ويمكن أيضاً إقامة روابط بين المشاريع التي اضطلع بها فريق الأمم المتحدة القُطري طوال عام ٢٠٢١ في إطار المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في إطار الإطار الاستراتيجي القُطري المشترك للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وأهداف التنمية المستدامة. استُخلصت الأرقام التالية على أساس الاستبيان الذاتي الإبلاغ المذكور أعلاه والمعني بربط المجالات الأربعة ذات الأولوية بأهداف التنمية المستدامة. وقد وُزِّع الاستبيان على أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري، وأجاب عليه أحد عشر عضواً متناولين مجريات العام المنصرم. وتظهر النتائج أن مجال الأولوية ١ (التنمية الاقتصادية) يرتبط بعشرة من أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين ٨ و١٧. وارتبط مجال الأولوية ٢ (الخدمات الاجتماعية والتعليم) بسبعة أهداف للتنمية المستدامة، خاصة الهدفين ٣ و١٦. وارتبط مجال الأولوية ٣ (القطاع العام) بثمانية من أهداف التنمية المستدامة، واستهدف خاصة الأهداف ٥ و٨ و١٠ و١٦. كما ارتبط مجال الأولوية ٤ (إدارة الموارد) بثمانية من أهداف التنمية المستدامة، مستهدفا الأهداف ٣ و٥ و١١ و١٣-١٧ بالتساوي.

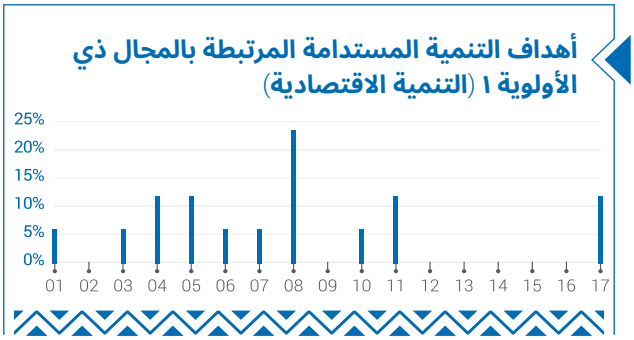

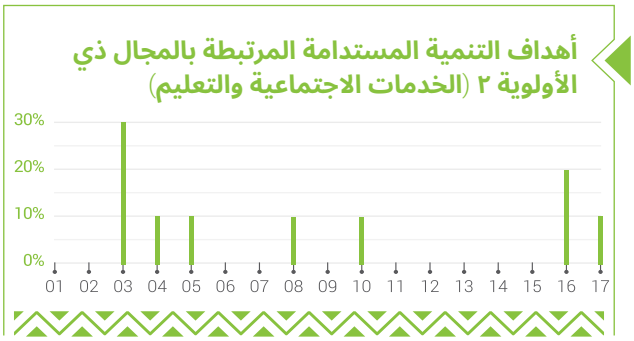

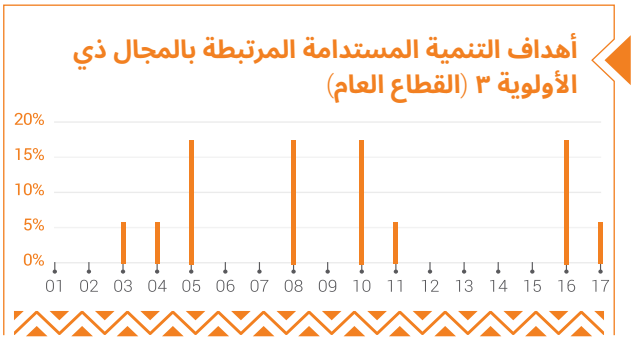

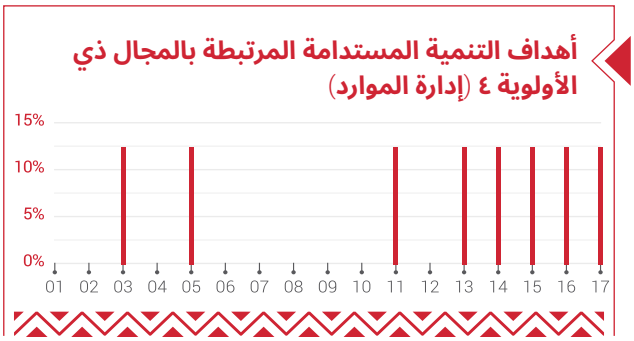

توجيهات الأمم المتحدة بشأن كوفيد-١٩

في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أصدرت الأمم المتحدة إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-١٩، الذي يستند إلى خمس ركائز استرشدت بها جهود الإغاثة من كوفيد-١٩ في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠٢١ وهي:

- **الصحة أولاً** حماية الخدمات والأنظمة الصحية خلال الأزمة.
- **حماية الأشخاص** الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.
- **الاستجابة والانتعاش الاقتصادي** حماية الوظائف والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعاملين في القطاع غير الرسمي.
- **استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون متعدد الأطراف.**
- **التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود.**

دعمت الجهود المبذولة من طرف فريق الأمم المتحدة القطري تحقيق هذه الركائز الخمس، كما سيتم تفصيل ذلك في القسم التالي. بطبيعة الحال، قادت منظمة الصحة العالمية الجهود المبذولة لترسيخ هذه الركائز في إطار الاستجابة العالمية للجائحة، بما في ذلك عبر عملها في المملكة العربية السعودية. طوال عام ٢٠٢١، هدفت منظمة الصحة العالمية عبر أنشطتها في المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الركائز (الصحة أولاً)، و٣ (الاستجابة الاقتصادية والتعافي)، و٥ (التماسك الاجتماعي وصمود المجتمع). وأثرت نتائج الأنشطة المذكورة بشكل إيجابي على جهود الدولة

لتحقيق الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاهية، مع تعزيز الجهود المحلية في نفس الوقت للوصول إلى أهداف «المستوى ٢» لرؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتحسين الرعاية الصحية (٢,١)، وتعزيز نمط الحياة الصحي (٢,٢)، والارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية (٢,٣). تفاصيل أنشطة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة خلال عام ٢٠٢١ في المملكة موضحة في القسم ٢,٢.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

مشاركة فرق الأمم المتحدة القُطرية إلى جانب الفئات الضعيفة

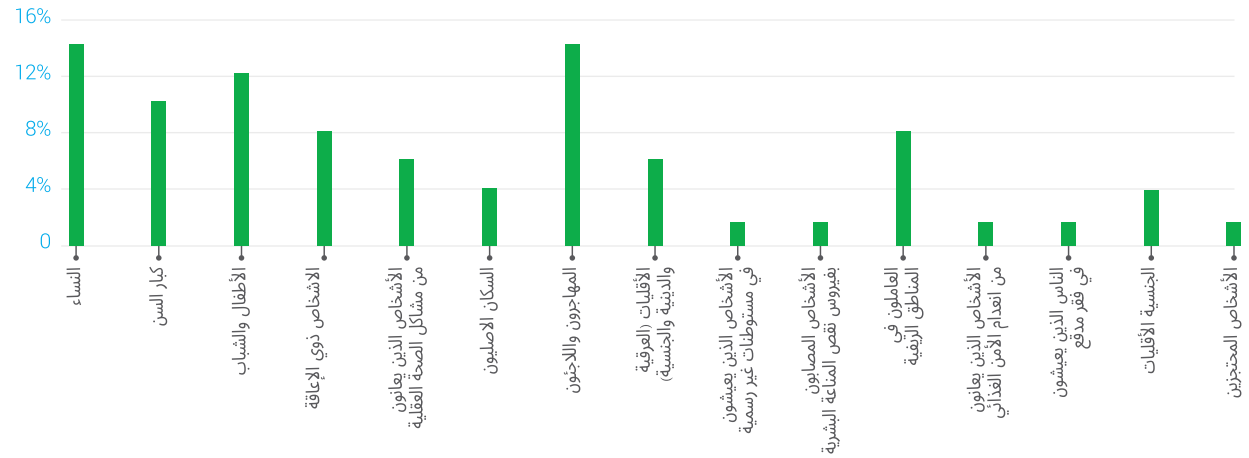

في إطار الاستجابة للجائحة، والتزاماً بمبدأ عدم ترك أيّ أحد خلف الركب، تُبذَل جهود متواصلة لضمان صحة الفئات الضعيفة في المملكة العربية السعودية وسلامتها وحقوقها عبر مختلف الإجراءات، من بينها اختبارات كوفيد-١٩ المجانية، وتوفير العلاج والتلقيحات اللازمة. وتأتي هذه الجهود في أعقاب الإصلاح الذي أدخلته المملكة بخصوص العفو الصحي في عام ٢٠٢٠، حيث منحت المهاجرين غير النظاميين حق الحصول على الرعاية الصحية المرتبطة بكوفيد-١٩ من دون أي تداعيات قانونية. وعملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتنسيق وثيق مع وزارة الخارجية، على الدعوة إلى إدراج الأشخاص الذين تُعنى بهم في خطة التحصين الوطنية، مع التركيز على من هم في أوضاع غير نظامية. وبلغت نسبة الأشخاص الذين تلقوا لقاح كوفيد-١٩ بالكامل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ٦٦,٦ في المائة من سكان المملكة، أي أكثر من ٢٣ مليون شخص. وما زالت الجهود جارية لضمان حصول الجميع على اللقاح للتخفيف من آثار الجائحة.

وتشمل الجهود الأخرى المبذولة لعدم ترك أي أحد خلف الركب تبادل المعارف، ومشاركة المعلومات، وتنظيم الحملات الإعلامية التي تستهدف المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، من خلال إعداد مواد إعلامية بلغات متعددة ونشرها على مختلف القنوات الإعلامية. وعلى غرار الاستراتيجيات الموضوعة بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، صُممت الخطط على نحو يحول دون تعرض المقيمين إلى التمييز على أساس الجنسية و/أو الوضع القانوني.

تُسجّل المملكة العربية السعودية أحد أعلى معدلات العمالة التعاقدية المؤقتة في العالم، إذ تجاوزت نسبة هؤلاء العاملين ٧٠ في المائة من القوة العاملة. ودأبت الأمم المتحدة على دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تمكين العمال المتعاقدين المؤقتين، التي انعكست في الإصلاح الذي أُجري في آذار/مارس ٢٠٢١ لتخفيف القيود المفروضة على نظام الكفالة للمهاجرين العاملين في القطاع الخاص. كما ساعدت الأمم المتحدة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء سوق عمل عادلة ومنصفة، وتوسيع نطاق حقوق المهاجرين، وتعزيز رفاههم الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً وتضرراً من أزمة كوفيد-١٩.

وقد حرصت مفوضية شؤون اللاجئين على توجيه أنشطتها نحو الحماية الاجتماعية لمساعدة الأشخاص الأضعف على بلوغ مستوى معيشي لائق ووضع صحي جيد أو الحفاظ عليهما. وتشمل هذه الأنشطة تحويلات نقدية، وبرامج للمساعدة الغذائية، ودعم الاستحقاقات المخصصة للأطفال، والإحالة إلى المرافق الطبية والخدمات القانونية. وقد أثبتت برامج المساعدات النقدية أهميتها البالغة ومرونتها، حيث عادت بالنفع على العديد من الأشخاص من الفئات السكانية الهشة التي تُعنى بها مفوضية شؤون اللاجئين في جميع أنحاء المملكة، ولا سيّما أولئك الأكثر تضرراً من الجائحة والذين يعيشون في أوضاع غير نظامية. وبالتشاور مع الحكومة، تتابع مفوضية شؤون اللاجئين توفير خدمات لحماية الأشخاص الذين تُعنى بهم، بمن فيهم المهاجرون

مـن الجمهوريـة العربيـة السـورية واليمـن وبلـدان أخـرى. كذلـك، تواصـل المفوضيـة العمـل مـع الحكومـة لإيجـاد حلـول مسـتدامة لدعـم أولئـك الذيـن يحتاجـون إلى الحمايـة الدوليـة والذيـن يواجهـون تهديـدات بالترحيـل. ◆

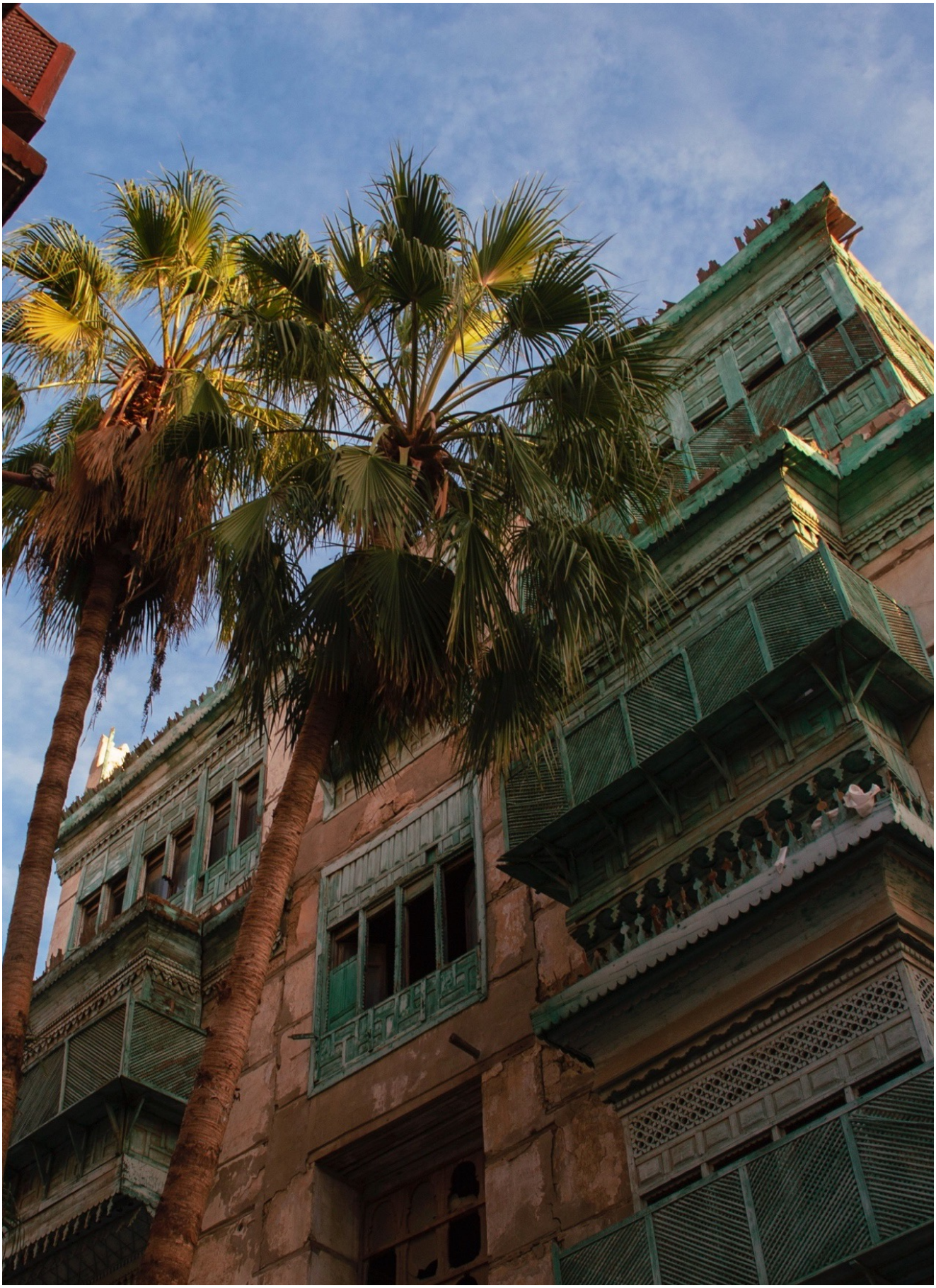

٢,٢: أولويات إطار التعاون ونتائجه ومخرجاته

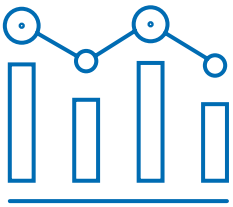

المجال ذو الأولوية ١: التنمية الاقتصادية

تحقيق تنمية اقتصادية قوامها المعرفة وترتكز إلى التكنولوجيا والابتكار والبنية الأساسية المتطورة.

في عام ٢٠٢١، نفذت الأمم المتحدة برامج مختلفة لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة في المملكة العربية السعودية، عبر أنشطة مختلفة، منها مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين البنية الأساسية الحضرية، وإصلاح قانون العمل.

التمكين الاقتصادي للمرأة

من خلال العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركة نوكيا لاستخلاص المعلومات والبيانات المتعلقة بالدوافع والعقبات التي تحول دون توظيف عدد أكبر من النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسعى هذه الشراكة إلى معالجة أوجه التباين بين عدد خريجات شعب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (٥٩ في المائة من خريجي علوم المعلوماتية من الجامعات الحكومية في المملكة، حالياً) وعدد اللواتي يدخلن سوق العمل ويحافظن على عملهن حتى عام ٢٠٢٢. كما قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني اللازم للتعاون بين نوكيا ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة زين لتقديم حلول محورها المرأة يمكن الاستفادة منها في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتجزئة. وتبيّن هذه الحلول أن لريادة المرأة في مجال التكنولوجيا قيمة تجارية، وأنها تمثل أيضاً منفعة اجتماعية.

البنية الأساسية الحضرية

ركزت التنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية على دور المدن في إحداث التحولات الاقتصادية. وبهذا الخصوص، أحدث التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة ووزارة الشؤون البلدية والريفية والإسكان أثراً خاصاً في تنفيذ استراتيجيات المدن المستدامة في المملكة. وقد وضعت المملكة الإسكان في قلب الأجندة الوطنية من خلال رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج الإسكان، إدراكاً منها بأن توفر المساكن الدائمة بأسعار معقولة أمر أساسي لاقتصاد مزدهر ونمو اقتصادي مستقبلي. وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة بتوفير دعم مشترك لمشروعين من مشاريع البنية الأساسية في المملكة، يتعلّق أحدهما ببرنامج الإسكان التنموي، والآخر بالاستراتيجية المكانية الوطنية.

يهدف برنامج الإسكان التنموي إلى توفير سكن للسكان الأقلّ دخلاً والأكثر ضعفاً في المملكة. وفي هذا الإطار، استعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة برنامج الاسكان الحالي وقدما بعض التوصيات لتحسينه، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية للإسكان ومعايير التخطيط الحضري. وخلُص هذا التعاون إلى عشرة تقارير تهدف إلى تحسين الإطار التنظيمي والقانوني للبرنامج، ومشاركة القطاع غير الربحي، وعملية تحديد مواقع المباني المستقبلية، والعديد من جوانب التخطيط والتصميم الأخرى. ويعكس برنامج الإسكان المحدّث الصادر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ سرعة استجابة حكومة المملكة في تحديث استراتيجياتها الإسكانية وتنقيحها بدعم من الأمم المتحدة.

وركز المشروع الثاني على دعم وكالة التخطيط الحضري في تنفيذ الاستراتيجية المكانية الوطنية. ويهدف ذلك إلى المساندة في إضفاء الطابع المحلّي على التنمية الحضرية المستدامة وطنياً وإقليمياً ومحلياً. وفي هذا الإطار، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة في تصنيف البلديات في المملكة وإعادة تبويبها، وأداء التمويل البلدي، والقضاء على التلوث البصري، وإدراج التصميم الحضري المتطور. وعلى مدار عام ٢٠٢١، أُطلقت ثلاث مبادرات جديدة على الأقلّ ضمن هذا البرنامج لتفعيل العمل مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض، والهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وهيئة تطوير المدينة المنورة على النهوض بالتخطيط العمراني والتنمية الحضرية.

إصلاح قانون العمل

وسعياً إلى توجيه أنماط التحضّر السريعة التي ترسّخت على مدى العقود الماضية نحو الاستدامة، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لإطلاق خطة الإسكان المستدام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وهدفت هذه السلسلة من ورش العمل التعاونية إلى تعزيز التصاميم السكنية المبتكرة التي تعيد تخيّل شكل المساكن والأحياء في المملكة وتأتي بتصور جديد في هذا الشأن. ولضمان مراعاة وجهات النظر المختلفة في هذه العملية، لا سيّما تلك الخاصة بالشباب والنساء، تسعى المبادرة جاهدة إلى وضع تصاميم جديدة من شأنها الإسهام في إرساء مستقبل أكثر شمولاً للإسكان السعودي. بموازاة الجهود المبذولة نحو تنمية مستقبلية أكثر استدامة للمدن السعودية، تعمل مبادرة الإسكان المستدام على تمكين المرأة السعودية، وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري والإسكان.

وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، أطلق موئل الأمم المتحدة المرحلة التجريبية من برنامج «نحو مدن عربية بدون مستوطنات غير رسمية»، بالتعاون مع الجهات المحلية غير الهادفة للربح والقطاع الخاص من أجل ترقية المستوطنات غير الرسمية في مدينة الطائف.

منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠، تعاون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر مع الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، وهي الجهة التي ترأس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في المملكة من أجل «دعم وتعزيز القدرات الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات». وقد صدر إصلاح آذار/مارس ٢٠٢١ لنظام كفالة العمالة المهاجرة في المملكة (القرار رقم ٥١٨٤٨/١٤٤٢) جزئياً نتيجة للمشورة التشريعية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في ما يتعلق بالتشريعات الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. منذ الإصلاح المعتمد في آذار/مارس ٢٠٢١، تم منح العمال المهاجرين العاملين في القطاع الخاص الحق في الانتقال إلى أرباب عمل جدد دون موافقة صاحب العمل الأصلي/الحالي، شرط أن يكونوا أمضوا اثنا عشر شهراً من تاريخ دخولهم المملكة. ومن المتوقع أن يسهم هذا التحسين في قانون العمل في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة.

ودعمت منظمة العمل الدولية إنشاء نظام للمعلومات عن سوق العمل داخل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لاستخدامه في وضع السياسات.

المجال ذو الأولوية ٢: الخدمات الاجتماعية والتعليم

الخدمات الاجتماعية والتعليم: توفير خدمات اجتماعية وتعليمية فعالة ومنصفة تُسهم في النهوض بجودة الحياة

بالتعاون مع الحكومة، عملت الأمم المتحدة بثبات على ضمان تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليم في المملكة بفعالية وإنصاف. وتتمثّل المجالات التي حققت نتائج أكثر عمقاً طوال عام ٢٠٢١ في حماية الطفولة والتعليم، والتمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة، ومواءمة الاستجابة الإقليمية لكوفيد-١٩، والرعاية الصحية.

حماية الطفل وتعليمه

كجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠، برزت الأهمية الحاسمة لتمكين الشباب بوصفه عنصرا أساسيا من الجهود التي تبذلها المملكة لتعزيز خدماتها الاجتماعية والتعليمية في عام ٢٠٢١. وقد دخلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف - في شراكة مع مختلف الجهات الحكومية لضمان تحسين جودة حياة الأطفال والشباب في المملكة.

كما تعمل اليونيسف مع الحكومة على حماية سلامة الأطفال على الإنترنت. وحرصاً منها على تأدية دور فاعل أساسي في هذا المجال، تسعى المملكة إلى عقد شراكة استراتيجية مع اليونيسف للنهوض بهذه الأجندة على الصعيدين الوطني والعالمي. فعلى الصعيد الوطني، تدعم اليونيسف مجلس شؤون الأسرة في وضع إطار وطني بشأن أمان الأطفال على الإنترنت، عن طريق إعداد خطة عمل لتفعيل هذا الإطار في ما يتعلّق بعنصر التغيير الاجتماعي والسلوكي. ولتعزيز حماية الطفل على الإنترنت، وبرعاية صاحب السمو الملكي، أُطلقت المبادرة العالمية لسمو ولي العهد بشأن حماية الأطفال في الفضاء السيبراني وتمكين المرأة خلال المنتدى السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٠. وتُجري اليونيسف حواراً مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في المملكة لتشجيع المبادرات المماثلة في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بدعم من المملكة. ويمثل ذلك مثالاً رائعاً على الترابط بين الجهود الوطنية والعالمية في المجالات البرامجية الرئيسية مثل أمان الأطفال على الإنترنت.

وإضافة إلى استراتيجيتها في توفير حماية أفضل للأطفال من خلال تحسين الأمن السيبراني، تعاملت المملكة العربية السعودية مع التزامها بإنهاء عمل الأطفال بجدية كبيرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظمت اليونيسف وهيئة حقوق الإنسان السعودية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ ندوة عبر الإنترنت بعنوان «حماية الطفل: من عمالة الأطفال إلى الجريمة الإلكترونية»، تأكيداً على جهود مجلس شؤون الأسرة في معالجة قضية عمالة الأطفال. وكما ذُكر آنفاً، عززت حكومة المملكة سياساتها الوطنية الخاصة بعمل الأطفال في نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وطوال عام ٢٠٢١، سعت اليونيسف أيضاً إلى تحسين المعرفة العامة وتوفير الأدلة اللازمة بشأن أهمية النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال القيام بعدد من الحملات الإعلامية والمشاريع البحثية والدراسات التي تركز على الطفل. سعياً منها لدعم نماء الأطفال، ومعالجة تأثير كوفيد-١٩ من حيث الصحة النفسية، نظمت اليونيسف، بالتعاون مع مجلس شؤون الأسرة، حملة إعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي لمدة ثمانية أسابيع لمعالجة مواضيع مختلفة تتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتعزيز ممارسات التنشئة الإيجابية. وقد تمكنت اليونيسف من خلال هذه الحملة من الوصول إلى ما يقارب مليون مقدم رعاية وخدمات. وبالشراكة مع مجلس شؤون الأسرة، أنجزت اليونيسف دراسة حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الطفولة المبكرة (٠-٨ سنوات) والأسر، مرفقة بموجز سياسات تكميلي. كذلك، أُعدَّت دراسة عن المعارف والمواقف والممارسات الخاصة بنماء الطفولة المبكرة لتسترشد بها السياسات والبرامج القادمة، على أن تتحقق نتائجها في عام ٢٠٢٢.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، حصلت مدينة الجبيل الصناعية على واحدة من جوائز اليونسكو السنوية العشر للمدن التعليمية للتقدّم المتميز الذي أحرزته في توفير فرص التعلّم مدى الحياة لسكانها الذين يزيد عددهم عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. ومن بين المبادرات الأخرى، نجحت مدينة الجبيل الصناعية في رفع مهارات أكثر من ١٦٨ ٠٠٠ شخص من خلال توفير دروس مسائية.

التمكين الاجتماعي والثقافي للمرأة

لتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية للنساء، وتحسين جودة حياتهن في المملكة، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال مكتبها الإقليمي سلسلة من ورش العمل طوال عام ٢٠٢١. وفي تموز/يوليو ٢٠٢١، شاركت الهيئة والإسكوا في تنظيم ورشة عمل إقليمية بعنوان «خدمات لحماية النساء الناجيات من العنف في المنطقة العربية»، بمشاركة ممثلين عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة. ومن خلال تيسير تبادل المعارف وعرض المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات، ساهمت هذه الورشة في تعزيز قدرات المشاركين على تحسين الخدمات المقدمة للنساء الناجيات من العنف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الطاولة المستديرة التي نظمها مجلس التعاون الخليجي لمناقشة العنف ضد المرأة والبيانات المتوفرة بهذا الشأن. وتم تقاسم نتائج ورشة العمل وعروضها التقديمية مع جميع أصحاب المصلحة في المملكة، بما في ذلك البرنامج الوطني للسلامة الأسرية. وسعياً إلى تعزيز استخدام البيانات ونشرها

في المنطقة، تناولت العروض التقديمية مواضيع غنية ومتنوعة، مثل جلسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المخصصة «للأدوات والملاحظات التوجيهية بشأن جمع البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة». وقد أكد خبيران دوليان من صندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية نُظُم البيانات الكمية التي ترصد العنف القائم على النوع، وطرق الإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها حكومات مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد من خلال آليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، دُعيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من قبل لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة في المملكة لتبادل خبراتها بشأن أفضل الممارسات المعتمدة في إعداد برامج إعادة التأهيل والتعافي للناجيات من العنف الأسري. وقد عقدت ندوة تثقيفية عبر الإنترنت خلال حملة الـ ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، داعية إلى كسر الصمت والوقوف في وجه العنف ضد المرأة. كما سلط الحدث الضوء على الجهود التي تبذلها المملكة لتحسين جودة خدماتها والإبلاغ عن حوادث العنف الأسري.

وعقدت مفوضية شؤون اللاجئين اجتماعات مع الكيانات الوطنية المعنية بتوفير شبكة حماية اجتماعية للنساء والأطفال، بما في ذلك وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية. وقد ركزت المناقشات على إنشاء نظام يتيح للمفوضية إحالة نساء وأطفال الناجين الذين تُعنى بهم المفوضية إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمتابعة الطبية والمشورة القانونية، بما يمكّنهم من تحقيق الاستقلالية والمضي قدماً في حياتهم.

مواءمة الاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-١٩

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو المنتدى الرابع لإدارة التحوّل الاجتماعي لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية. وقد تناول المنتدى، الذي عقد في الرياض، التأثير المتباين لجائحة كوفيد-١٩، وبحث عن مسارات للتعافي الشامل في المنطقة العربية. واستكمالاً للسياسات الصحية الحيوية التي تتّبعها المنطقة تزامناً مع إجراءات منظمة الصحة العالمية، أوضح هذا الحدث الحاجة إلى توفير حماية اجتماعية أكبر للفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، في سياق الجائحة، حيث تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة لتحقيق رؤيتها لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠. وجاء هذا الحدث في أعقاب المنتدى الوزاري العربي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وتطرّق إلى «مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد كوفيد-١٩». وبتنسيق من اليونيسف ومنظمة العمل الدولية والإسكوا، ودعم من المركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل، ومنصة الحماية الاجتماعية ، أتاح المنتدى لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة مناقشة تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة. وقد حظيت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمشاركة كبيرة في كلا المنتديين.

المبادرات الصحية

استكمالاً لجهودها العالمية في مكافحة جائحة كوفيد-١٩، عملت منظمة الصحة العالمية بشكلٍ وثيق مع حكومة المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة طوال عام ٢٠٢١. وقدمت المنظمة إرشادات قائمة على البينات بشأن كوفيد-١٩، واستراتيجية شاملة، وخطة استجابة، مع الحرص على التبادل المتواصل للمعلومات حول انتقال العدوى، والإرشادات المتعلقة بتدابير الصحة العمومية، ومتحورات الفيروس المثيرة للقلق، والبحوث المخبرية الموحدة، والمبادئ التوجيهية للتشخيص والعلاج، وفعالية اللقاحات، وسلامتها. كما شجعت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة وغيرها من المؤسسات الصحية والأكاديمية على المساهمة في الدراسات الخاصة بكوفيد-١٩، إذ تمتلك المملكة الآن أكبر عدد من الدراسات المنشورة حول الجائحة في المنطقة. وبالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تعمل منظمة الصحة العالمية على إنشاء صندوق لإجراء

أبحاث إضافية حول كوفيد-١٩، استناداً إلى البيانات المجمعة بشأن الجائحة وأدوات الذكاء الاصطناعي.

وإلى جانب العمل المتعلق بكوفيد-١٩ في مجال الصحة، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، افتتاح مركز جديد متعاون مع منظمة الصحة العالمية في المملكة، ليصل العدد الإجمالي في البلاد إلى سبعة. ويعد المركز الجديد، الذي يحمل اسم المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية لإدارة الكوارث والطوارئ، الأول من نوعه في المنطقة وواحداً من المراكز القليلة في جميع أنحاء العالم.

وفي ما يتعلق بدعم صحة الفئات السكانية الضعيفة في المملكة ، وتجسيدا للالتزام بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، قدمت المفوضية السامية للاجئين المساعدة الطبية الأساسية للأشخاص الذين تُعنى بهم، والذين يحتاجون إلى علاج طبي حيوي ولا يستطيعون الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة بسبب وضعهم غير القانوني. وقدم هذه الخدمات الطبية شركاء محليون أحالت إليهم المفوضية العديد من الأشخاص لتلقي العلاج.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، منحت فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية جائزة يونيتاف للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وتحتفي هذه الجائزة بنجاح استراتيجية الغذاء الصحي متعددة القطاعات في المملكة العربية السعودية، التي بدأت في عام ٢٠١٨، والتزام البلاد المستمر بالصحة العامة.

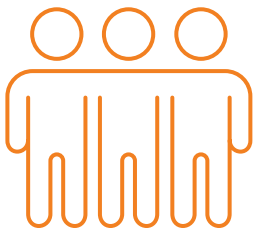

المجال ذو الأولوية ٣: القطاع العام

القطاع العام: قطاع عام يتّسم بالإنصاف والفعالية والكفاءة ويخضع للمساءلة

البيانات

اتضحت الأهمية الحاسمة للبيانات كأحد أهم مجالات عمل الأمم المتحدة لتقوية القطاع العام في المملكة العربية السعودية طوال عام ٢٠٢١. من أجل دمج التحليل الإحصائي بشكل أفضل في عملية صنع القرار وتعزيز النظام الإحصائي في المملكة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة العامة للإحصاء من خلال تلبية الاحتياجات الإحصائية الناجمة عن سياق جائحة كوفيد-١٩. وقد ساهم الدعم المقدم لتوطيد البنية الأساسية للبيانات في تحسين عمل وزارة الاقتصاد والتخطيط، كما تعاونت الوزارة مع البرنامج الإنمائي لضمان تخطيط قائم على الأدلّة ورفع جودة عمل الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، التي تقوم، بالتعاون مع البرنامج، بضع إطار شامل لتقييم المخاطر لتحسين التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

في عام ٢٠٢١، أبرم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا لتقديم المساعدة والدعم الفني للهيئة العامة للإحصاء. ويهدف هذا الاتفاق إلى ضمان التزام المملكة العربية السعودية بالمعايير الدولية واعتمادها على أحدث التقنيات وأدوات التواصل عند إجراء تعداد السكان والمساكن في عام ٢٠٢٢. وقد أُنجَز النشاط الأول في إطار خطة العمل المتعلقة بهذا التعداد بنجاح، ومن المتوقع أن تستمر الأنشطة خلال عام ٢٠٢٢. وتعداد عام ٢٠٢٢ هو الخامس الذي يتم تنفيذه في البلاد، والأول منذ عام ٢٠١٠. وبإجراء تعداد موثوق ودقيق، يمكن المساعدة في وضع خطط أكثر فعاليةً وملاءمةً للسياق لتطوير القطاع العام، مما يساهم في مضي المملكة قدماً في سعيها إلى تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠.

حقوق الإنسان

دعماً لجهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ساندت منظمة العمل الدولية برامج بناء القدرات لتعزيز الحوار الاجتماعي في المملكة. لذلك، استُحدثت وحدة جديدة للحوار الاجتماعي ضمن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتوطيد قدرتها على تشجيع الحوار الاجتماعي الشامل والمثمر في البلد. وتواصل منظمة العمل الدولية العمل مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لرفع مستوى كفاءتها والمساعدة في تحسين فعالية القطاع العام.

وقد ساهمت الجهود المبذولة لتعميم حقوق الإنسان في جميع أرجاء المملكة في عام ٢٠٢١ إسهاماً كبيراً في إيجاد قطاع عام أكثر إنصافاً. ومن خلال برنامجها للتعاون الفني وأنشطتها المختلفة في مجال تعزيز القدرات، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في النهوض بقدرة مؤسسات إنفاذ القانون وأصحاب الحقوق على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وبفضل جهود المناصرة المستمرة التي تبذلها المفوضية، ستقدم جمعية النهضة تقريراً موازياً إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالتزامن مع التقرير الدوري للمملكة العربية السعودية في آذار/مارس ٢٠٢٢. وقد شملت أنشطة مفوضية حقوق الإنسان التي ساهمت في تحقيق هذا التقدّم تنظيم حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني بشأن صياغة التقارير الموازية، وتوفير التدريب لمنظمات المجتمع المدني النسائية في المملكة. وأثناء صياغة التقرير الدوري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت الآليات الوطنية المعنية بإعداد التقارير والمتابعة، المعروفة أيضا باسم اللجنة الدائمة لإعداد التقارير، خطة لتنفيذ التوصيات. وقد اعتُمدت هذه الخطة بفضل الجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان للتدريب على صياغة هذه الخطط والمشاورات الجارية بينها وبين الهيئة السعودية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية المعنية بإعداد التقارير والمتابعة. تجدر الإشارة إلى أن التوصيات المجمعة في هذه الخطة يمكن ربطها بسهولة بأهداف التنمية المستدامة، كوسيلة لتحديد أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠٢١، عقدت مفوضية حقوق الإنسان عدداً من الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والحدّ منها في سياق نُظُم إنفاذ القوانين وتحقيق العدالة في المملكة العربية السعودية. وقد استفاد أكثر من ١٨٠ موظفاً مكلفاً بإنفاذ القانون ومحامين وممثلين عن وزارة العدل، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والهيئة السعودية لحقوق الإنسان، وديوان المراقبة العامة؛ ومسؤولين في رئاسة الاستخبارات العامة من برامج مفوضية حقوق الإنسان لبناء القدرات. وبالإضافة، عززت المفوضية مهارات أكثر من ٣٨٠ شخصاً من أصحاب الحقوق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز في المملكة، بمن فيهم ممثلون عن الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، وأعضاء من منظمات المجتمع المدني، وصحفيون.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في المملكة، تبقى بعض أوجه القصور التي تستدعي المعالجة، لا سيّما من حيث الامكانية المحدودة للوصول إلى الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية السامية للاجئين في مراكز احتجاز المهاجرين. وطوال عام ٢٠٢١، دعت المفوضية الحكومة إلى السماح بالوصول إلى هؤلاء المحتجزين لتقييم أوضاعهم وتقديم المساعدة اللازمة والمساندة في إيجاد حلول مستدامة. وتواصل مفوضية شؤون اللاجئين دعوة الحكومة إلى النظر في اتخاذ تدابير لحماية الأشخاص المقيمين بصورة غير قانونية والمهاجرين غير النظاميين

المحتجزين، لا سيّما أولئك الذين يخشون الاضطهاد في بلدهم الأصلي. ومن خلال هذه الدعوة، تشجّع المفوضية السلطات السعودية على إعادة النظر في وضع هؤلاء الأشخاص، واتخاذ تدابير بديلة لضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، دون الإخلال بشروط الإقامة.

الهجرة

خلال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي عن عزمها على عقد شراكة تفضي إلى وضع برنامج توجيهي لهجرة اليد العاملة بين أفريقيا والخليج. وبناءً عليه، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من البرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة، بتحديد وتقييم الاحتياجات لتعيين الموارد المتاحة وأوجه القصور التي تشوب المعلومات المتوفرة بشأن هجرة اليد العاملة في مرحلتي ما قبل المغادرة وبعدها، على أن يُسترشد بهذه النتائج والتوصيات في تطوير المواد المعرفية والبرامج في بلدان الخليج. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة أيضاً دعم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في اختبار برنامج لتوجيه المهاجرين بعد وصولهم، كجزء من البرنامج الإعلامي والتوجيهي الشامل في إطار حوار أبو ظبي. وقد تحققت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من صحة جميع المواد التدريبية التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك أربعة مقاطع فيديو تدريبية لتوفير المعلومات الرئيسية للعمال الوافدين حديثاً إلى المملكة. وبعد إطلاق المنظمة الدولية للهجرة للشبكة العالمية لسياسات التوظيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية رسمياً عضويتها في هذه الشبكة. وستعمل الشبكة كمنصة رئيسية لتبادل المعرفة، وتحديد أفضل الممارسات، وعرض الأنشطة المستقبلية للمملكة التي تساهم في ترسيخ ممارسات التوظيف السليمة.

في إطار شراكتها مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، عقدت المنظمة الدولية للهجرة ورشتي عمل ناجحتين بشأن الهجرة وإدارة الحدود في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بحضور أكثر من ١٥٠ مشاركاً من وزارة الداخلية في محافظة نجران، تلقوا تدريباً على نظام المنظمة الدولية للهجرة لتحليل المعلومات والبيانات، وإدارة الصحة، والحدود، والتنقل. بينما حضر أكثر من ٨٠ مشاركاً في جدة ورشة العمل التدريبية الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة حول أنشطة البحث والإنقاذ البحري.

وبصفتها رئيساً لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة إلى جانب المنسق المقيم، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة بدور أساسي في إقرار الشبكة لموجز سياسات بشأن التلقيح. ويركز هذا الموجز على المهاجرين المقيمين في أوضاع غير نظامية، مع التشديد على الالتزام بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب وإعطاء الأولوية للفئات الضعيفة. في عام ٢٠٢١، قدمت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة اقتراح مشروع لمعالجة تحديات الهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي إلى المملكة العربية السعودية، ولا سيّما هجرة الأطفال والفئات السكانية الضعيفة. وقد رُفع هذا الاقتراح إلى وزارتي الخارجية والداخلية للنظر فيه. ومن خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، واصلت المفوضية رصد وضع السكان الذين تُعنى بهم، ولا سيّما الروهينغا والسوريون، واليمنيون، والإثيوبيون، والفلسطينيون. وشاركت المفوضية، إلى جانب شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، في عدد من الاجتماعات مع مسؤولين حكوميين للدفاع عن حقوق المهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. كما عرضت المفوضية على السلطات السعودية المساعدة في التوصّل إلى حلول دائمة لتلبية حاجة بعض المهاجرين الماسة إلى الحماية. وعقب الجهود الدؤوبة التي بذلتها لإقناع وزارة الداخلية بإعفاء المهاجرين غير النظاميين من دفع غرامات باهظة للهجرة، فقد تمكنت المفوضية من مساعدة العديد من العائلات اللاجئة في أوضاع غير نظامية على مغادرة المملكة من خلال حل «البلد ثالث». كما استطاعت المفوضية من إعادة توطين عدد من عائلات اللاجئين في كندا والسويد من خلال برنامجها السنوي لإعادة التوطين.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

في عام ٢٠٢١، قدمت المنظمة الدولية للهجرة مشروع المبادئ التوجيهية لملاجئ ضحايا الاتجار بالأشخاص، ووضعت الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة ودليل تدريب المدربين، وذلك للمساعدة في بناء قدرات مسؤولي الخطوط الأمامية في التعرّف على ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم. وفي تموز/يوليو ٢٠٢١، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة هيئة حقوق الإنسان السعودية في إنتاج أربعة مقاطع فيديو وزيادة الوعي بقضية الاتجار بالأشخاص خلال اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كذلك، ساعدت المنظمة ١٣٦ مهاجراً، بمن فيهم ٥٣ من ضحايا الإتجار بالأشخاص، عبر توفير المعلومات اللازمة لهم، أو خدمات الإحالة، أو المساعدة المحلية أو العودة الطوعية، حسب وضعهم واحتياجاتهم. كما ساهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منذ عام ٢٠٢٠، في صياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة للمملكة العربية السعودية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونتيجة لذلك، اعتُمدت خطة العمل الوطنية الجديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، القائمة على أربع ركائز: (١) الوقاية، (٢) الحماية والمساعدة، (٣) المقاضاة، و (٤) عقد الشراكات. وتأكيداً على التزام المملكة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، ليس داخل حدودها فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضاً، استضافت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، طاولة مستديرة افتراضية في آذار/مارس ٢٠٢١ جمعت ١٣ سفارة أجنبية في المملكة العربية السعودية.

وفي عام ٢٠٢١، واصل المكتب تنفيذ برنامج شامل لبناء قدرات الكيانات الأعضاء في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك للمساعدة في تفعيل أول آلية إحالة وطنية لضحايا الاتجار بالبشر (التي أطلقت في آذار/مارس ٢٠٢٠) في جميع أنحاء البلد. ومن خلال هذا البرنامج، تمكّن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من تدريب ١٣٣٢ مشاركاً من ١٣ محافظة، يمثلون قطاعات مختلفة. وبهذه التدريبات، عزز المكتب قدرات المشاركين على تحسين الكشف عن حالات الاتجار بالبشر المزعومة والمؤكدة، وتحديدها والتصدي لها. كما ساهم التدريب في تحسين إدارة آلية الإحالة الوطنية، وتعزيز جمع البيانات، وتحليلها، والإبلاغ عنها. وبعد إطلاق هذه الآلية في عام ٢٠٢٠، ساند المكتب أيضاً اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على إعداد نظام إلكتروني لإدارتها في عام ٢٠٢١.

المجال ذو الأولوية ٤: إدارة الموارد

إدارة المـوارد: الإدارة المسـتدامة للمـوارد الطبيعيـة والثقافيـة واسـتخدامها والحفـاظ عليهـا

تلتـزم الأمـم المتحـدة بالمسـاعدة عـلى الحفـاظ المسـتدام عـلى المـوارد الطبيعيـة والثقافيـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية واسـتخدامها وإدارتهـا. وفـي فـي هـذا الصـدد، قامـت بدعـم جهود المملكـة للحفـاظ عـلى محميـات المحيـط الحيـوي الخاصـة بهـا، والحـدّ مـن بصمتهـا الكربونيـة، وضمـان اسـتدامة ممارسـاتها الزراعيـة والمائيـة. وفـي مجـال المـوارد الثقافيـة، تنشـط منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة - اليونسـكو فـي حمايـة الممارسـات الثقافيـة الفريـدة للمملكـة العربيـة السـعودية.

الموارد الطبيعية

فـي أيلول/سـبتمبر ٢٠٢١، وافـق المجلـس الدولـي لتنسـيق برنامـج الإنسـان والمحيـط الحيـوي التابـع لليونسـكو عـلى ملـف ترشـيح محميـة جـزر فرسـان البحريـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية لتصبـح أول محميـة للمحيـط الحيـوي فـي البلـد فـي إطـار هـذا البرنامـج. وباعتبـاره نقطـة الاتصـال الوطنيـة للبرنامـج، وضـع المركـز الوطنـي لتنميـة الحيـاة الفطريـة فـي المملكـة خطـة لإدارة المـوارد للفتـرة ٢٠٢١-٢٠٢٣، انطلاقـاً مـن هـدف المملكـة لإدارة مواردهـا الطبيعيـة بشـكل مسـتدام وتنويـع مصـادر دخلهـا بمعـزل عـن عائـدات النفـط مـن خـلال تطويـر قطـاع السـياحة الناشـئ.

بموجـب اتفاقيـة التعـاون الاسـتراتيجي مـع وزارة البيئـة والميـاه والزراعـة، يدعـم برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة تنفيذ الاسـتراتيجية الوطنيـة للبيئـة مـن خـلال البرنامـج السـعودي لاسـتدامة البيئـة (٢٠٢٠-٢٠٢٥). ومـن إنجـازات هـذا البرنامـج فـي عـام ٢٠٢١ وضـع إطـار ومنهجيـة للدليـل الوطنـي للأداء البيئـي وتقريـر حالـة البيئـة؛ واسـتعراض التشـريعات والمعايـير الخاصـة بجـودة الهـواء فـي ضـوء المبـادئ التوجيهيـة الجديـدة لمنظمـة الصحـة العالميـة بشـأن نوعيـة الهـواء؛ ووضـع دليـل حـول القانـون البيئـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية؛ وتدريـب موظفـي المركـز الوطنـي للأرصـاد الجويـة والمركـز الوطنـي للرقابـة عـلى الالتـزام البيئـي عـلى معالجـة البيانـات وإدارة جـودة الهـواء، عـلى التوالـي. كمـا قـدم برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة الدعـم اللازم للمركـز الوطنـي للامتثـال البيئـي لوضـع اسـتراتيجية كيميائيـة وطنيـة وتقديـم تقاريـر حـول اتفاقيتـي اسـتكهولم وميناماتـا بشـأن المـواد الكيميائيـة.

ومـن خـلال العمـل عـلى تعزيـز التدابيـر المراعيـة للمنـاخ فـي المملكـة العربيـة السـعودية، واصـل برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة دعمـه فـي تنفيـذ خطـة إدارة التخلّـص التدريجـي مـن مركبـات الهيـدرو كلـورو فلـورو كربـون، التزامـاً ببروتوكـول مونتريـال بشـأن حمايـة طبقـة الأوزون. وإضافـة إلى تقديـم المسـاعدة فـي مجـال السياسـات والمسـاعدة الفنيـة اللازمـة لتيسـير التصديـق عـلى تعديـل كيغالـي بشـأن الهيدروفلوروكربـون، سـاهم برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة فـي إنشـاء وحـدة وطنيـة لـلأوزون مـن خـلال مشـروع تنميـة القـدرات المؤسسـية. وبذلـك، تكـون المملكـة العربيـة السـعودية قامـت بالوفـاء بتعهداتهـا بموجـب بروتوكـول مونتريـال.

الزراعة

خـلال عـام ٢٠٢١، وفـي إطـار برنامـج التعـاون الفنـي بيـن منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة - الفـاو والمملكـة، قدمـت الفـاو دعمـاً مباشـراً لـوزارة البيئـة لتنفيـذ البرنامـج الرائـد للتنميـة الزراعيـة الريفيـة المسـتدامة. وقـد حقـق هـذا البرنامـج، الـذي يغطـي تسـعة مكونـات (البـن العربـي، والـورد، وتربيـة النحـل، والفواكـه شـبه الاسـتوائية، والماشـية، ومصايـد الأسـماك، والحبـوب البعليـة، والقيمـة المضافـة، وإدارة المـوارد الطبيعيـة) إنجـازات عديـدة عـلى مـدار العـام، بمـا فـي ذلـك ثمانيـة اسـتعراضات لقطاعـات البـن وتربيـة النحـل وإنتـاج العسـل، وإنتـاج الـورود، وقطـاع مصايـد الأسـماك، والحبـوب البعليـة، والمتنزهـات والمراعـي الوطنيـة، والتعاونيـات. وتشـمل إنجـازات البرنامـج لعـام ٢٠٢١ فـي مجـال إدارة المـوارد الطبيعيـة مـا يلـي: اختيـار ٢٦ موقعـاً تمهيـداً لوضـع برنامـج وطنـي للإدارة المسـتدامة للمراعـي؛ واسـتعراض لقطـاع المتنزهـات الوطنيـة فـي المملكـة؛ ووضـع معايـير ومؤشـرات لتحديـد أولويـات مواقـع تنميـة السـياحة الإيكولوجيـة؛ وتقديـم ثمانـي دورات تدريبيـة لأصحـاب الحيـازات الصغيـرة والموظفيـن الحكومييـن والجهـات الفاعلـة فـي سلسـلة القيمـة فـي مجـال الزراعـة المسـتدامة لمختلـف المـوارد الزراعيـة.

المياه

لتعزيـز الإدارة المتكاملـة للمـوارد غيـر النفطيـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، يوفـر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي الدعـم المؤسسـي والفنـي للشـركاء المعنييـن مثـل وزارة البيئـة والميـاه والزراعـة ووزارة الطاقـة، ضمـن جهـات أخـرى. وقـد نجـح البرنامـج فـي تطبيـق نظـام الإدارة المتكاملـة للمـوارد المائيـة فـي قطـاع الميـاه. كمـا عمـل أيضـاً عـلى اسـتحداث نمـاذج رقميـة، وبيانـات وأدوات جيولوجيـة وهيدروجيولوجيـة وهيدرولوجيـة، للتوصـل إلى تحديـد كمّـي للمـوارد المتاحـة وضمـان إدارتهـا المسـتدامة.

وتعمـل الفـاو أيضـاً عـلى تعزيـز الإدارة المسـتدامة والفعالـة للميـاه فـي المملكـة العربيـة السـعودية مـن ناحيـة الـري الزراعـي. وفـي إطـار مذكـرة التفاهـم بيـن الفـاو والمملكـة التـي تسـتمر حتـى عـام ٢٠٢٥، أُبرمـت اتفاقيتيـن جديدتيـن لمشـروع المسـاعدة الفنيـة فـي كانـون الأول/ديسـمبر ٢٠٢١، تسـعى أحداهمـا إلى تعزيـز كفـاءة الـري وإنتاجيـة الميـاه لـدى المزارعيـن بينمـا تهـدف الأخـرى إلى تعزيـز القـدرات الوطنيـة لإدارة الـري. يعتمـد هـذا التعـاون الجديـد مـع هيئـة الـري السـعودية عـلى تمويـل قـدره ٦,٨ مليـون دولار، ومـن شـأنه تعزيـز مكانـة المملكـة كواحـدة مـن أكثـر شـركاء الفـاو نشـاطاً فـي كل مـن الشـرق الأدنـى والعالـم.

الموارد الثقافية

شـهد عـام ٢٠٢١ تقدمـاً كبيـراً فـي الحفـاظ عـلى المـوارد الثقافيـة للمملكـة العربيـة السـعودية، مـع تسـجيل عـدد مـن الانجـازات بدعـم مـن اليونسـكو. فـي تموز/يوليـو ٢٠٢١، حصلـت منطقـة حمـى الثقافيـة، وهـي منطقـة جبليـة تضـم أحـد أكبـر مواقـع الفنـون الصخريـة القديمـة فـي العالـم، عـلى اعتـراف رسـمي كسـادس موقـع للتـراث العالمـي لليونسـكو فـي البلـد. بالإضافـة إلى هـذا الحـدث الهـام، شـهدت نهايـة العـام عـدداً مـن المحطـات المفصليـة فـي الحفـاظ عـلى الثقافـة فـي المملكـة. والأهـم مـن ذلـك، وقعـت الهيئـة الملكيـة السـعودية لمدينـة العـلا فـي تشـرين الثاني/نوفمبـر ٢٠٢١ مذكـرة تفاهـم مـع اليونسـكو لتطويـر موقـع العـلا وحمايتـه والترويـج لـه عـلى مـدى السـنوات الأربـع المقبلـة. وتشـمل هـذه الخطـوة مجموعـة واسـعة مـن المبـادرات فـي مجـالات الآثـار والسـياحة والثقافـة والتعليـم والفنـون، وهـي تمثـل تقدمـاً بـارزاً نحـو تنميـة قطـاع السـياحة فـي المملكـة، كجـزء مـن خطـة التنميـة الخاصـة برؤيـة ٢٠٣٠ ومسـارها نحـو تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة. فـي تشـرين الثاني/نوفمبـر ٢٠٢١، أصبحـت بريـدة ثانـي مدينـة فـي المملكـة يتـم إدراجهـا فـي شـبكة اليونسـكو للمـدن المبدعـة فـي مجـال فـن الطهـي. فـي الشـهر التالـي، أُدرج عنصـران سـعوديان جديـدان فـي قائمـة اليونسـكو التمثيليـة للتـراث الثقافـي غيـر المـادي للبشـرية: الصقـارة: تـراث إنسـاني حـي؛ والخـط العربـي: المعـارف والمهـارات والممارسـات. كمـا شـهد شـهر كانـون الأول/ديسـمبر ٢٠٢١ إطـلاق الأطلـس اليونسـكو العالمـي للغـات، الـذي حظـي فرعـه العربـي بدعـم مـن مؤسسـة سـلطان بـن عبـد العزيـز الخيريـة وبقيـادة صاحبـة السـمو الأميـرة هيفـاء آل مقـرن، المندوبـة الدائمـة للمملكـة العربيـة السـعودية لـدى اليونسـكو. ◆

٢,٣: دعم الشراكات وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

باعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، تعهدت المملكة العربية السعودية بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ومن بينها، يشكل الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، الأساس لإقامة شراكات أعمق وأكثر شمولاً في سبيل دعم أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦ الأخرى. وفي عام ٢٠٢١، أقيمت شراكات جديدة، ورُسِّخت الشراكات القائمة سعياً إلى مستقبل أكثر استدامة. يعرض هذا القسم نظرة معمقة على جزء فقط ممّا حققه فريق الأمم المتحدة القُطري من شراكات واسعة النطاق وتعبئة مالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

إضفاء الطابع المحلّي على أهداف التنمية المستدامة

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، قامت الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، من خلال وفد هو الأول من نوعه، بزيارة إلى إمارة عسير بتيسير من وزارة الداخلية. وهدفت هذه الزيارة إلى إطلاق التواصل على المستوى الإقليمي واستكشاف سُبُل جديدة للتعاون مع الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن خلال تفاعل الوفد الزائر مع الجهات المعنية في منطقة عسير، توصّل الفريق إلى فهمٍ أفضل للوضع خارج مدينة الرياض، وبالتالي إلى إمكانية أفضل لإضفاء الطابع المحلّي على أهداف التنمية المستدامة.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط لإضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة، بسُبُلٍ منها بناء القدرات الحكومية على إعداد تقارير أكثر دقة وموثوقية عن التقدم المُحرز نحو تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الكامل للغة أهداف التنمية المستدامة على امتداد دورة المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زاد تأييد الحكومة لأهداف التنمية المستدامة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وبالشراكة مع كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال، ووزارة التربية والتعليم، ومركز بابسون العالمي لريادة الأعمال، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مسابقة وطنية حول أهداف التنمية المستدامة بين ١٤ جامعة وكلية في جميع أنحاء البلاد. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الحلول المبتكرة لمعالجة التحديات المحلية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي على المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، يتمثل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة بشكل عام، مع التعمّق في أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم ندوتين عن بعد حول التوعية بأهداف التنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، ومن المقرر عقد أربع ندوات أخرى في عام ٢٠٢٢. وتهدف المسابقة إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين الخريجين الشباب وتحفيز خيالهم وقدراتهم، وتشجيعهم على التوصل إلى حلول مبتكرة للمساعدة في تحقيق الأهداف ورؤية المملكة ٢٠٣٠. ويُؤمل أن تعتمد شركة أو أكثر من الشركات التابعة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة فكرة أو أكثر من الأفكار المقترحة، وتعمل على تطبيقها في المملكة. بموازاة ذلك، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مختبره السعودي لتسريع الأثر الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٢١، ليربط بذلك جهاز التنمية في المملكة بشبكة عالمية تضم ٩١ مختبراً تخدم ١١٥ دولة حول العالم، وتعمل في تناسق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تنسجم هذه المبادرة في المقام الأول مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. لكن من المؤكد أن مخزونها الغني من تبادل المعرفة من شأنه إطلاق إمكانيات التقدم نحو تحقيق بقية الأهداف. وسعياً إلى إيجاد سُبُل جديدة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلّي، فإن إنشاء المختبر قد يفتح حقبة جديدة في التنمية المستدامة في المملكة.

وبالشراكة مع الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، عمل برنامج التعاون التقني التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على إعداد وتخطيط وتنظيم جملة من الأنشطة الرامية إلى تنمية القدرات، بما يُسهم في تعميم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الوطني والدولي. فعلى سبيل المثال، نظَّم البرنامج، بالتنسيق مع مؤسسة الملك خالد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة، ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني بشأن «مهارات الدعوة من أجل التنمية المستدامة». وينسجم هذا النشاط، الذي هو الأول من نوعه في المملكة، مع المساعي السعودية في بناء مجتمع طموح ومتكامل من خلال عقد شراكات فعّالة مع المجتمع المدني نحو تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدالة والمؤسسات القوية، والهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ومن خلال تنظيم ورشتي عمل أخريين في إطار برنامج التعاون التقني في عام ٢٠٢١، تتّضح الطرق المتنوعة التي تتّبعها مفوضية حقوق الإنسان لعقد الشراكات والمساعدة

في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وفي ورشة عمل نُظِّمَت حول «حماية وتعزيز حقوق الإنسان أثناء الكوارث الطبيعية والصحية»، سعت مفوضية حقوق اللاجئين إلى زيادة الوعي بمنهجية إدارة الأزمات باتباع م قائمة على حقوق الإنسان (بما في ذلك التركيز على الفئات السكانية الضعيفة) للتخفيف من حدّة الأزمات الصحية والأخطار الطبيعية. وقد عُقدت هذه الندوة بما يتماشى مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه، إذ يكمن هدفها الرئيسي في بناء القدرة على الصمود وتعزيز اتخاذ القرارات بناء على المخاطر عن طريق التعاون الشامل بين قطاعات وتخصصات متعددة وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وعقدت ورشة العمل التدريبية الأخرى في أيار/مايو ٢٠٢١، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة حول موضوع «المعلومات كمنفعة عامة». وقد سلط هذا النشاط الضوء على الدور الخاص للصحافة في إنتاج الأخبار وتعزيز المعلومات كمنفعة عامة، سعياً إلى زيادة الوعي وتعزيز قدرة الموظفين والمؤسسات الحكومية على تيسير الوصول إلى المعلومات العامة. وتنسجم هذه الندوة مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

على مدار عام ٢٠٢١، وفّرت حكومة المملكة العربية السعودية تمويلاً سخياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانسجاماً مع الأولويات الوطنية، ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأكثر الفئات السكانية ضعفاً، حرصت الحكومة على إعادة توزيع التمويل وتخصيصه بكفاءة أكبر من العام المنصرم. ويقدم مسار منظمة العمل الدولية مثالاً واضحاً على طريقة تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمضي قدماً في تحقيقها. وقد دعمت منظمة العمل الدولية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين في المملكة في عام ٢٠٢١، معتمدة على التمويل المقدم من الحكومة. وقد وُجِّه هذا الدعم نحو الأنشطة الهادفة إلى إيجاد بيئة مواتية لاستحداث فرص عمل لائق ومنتج، ولا سيّما بما يتماشى مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وخُصِص التمويل اللازم للأنشطة التي تستجيب للأولويات والاحتياجات الوطنية، خاصة تلك المتعلّقة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين الذين يساهمون بنشاط في تنفيذ المشاريع، وذلك لضمان التزامهم. كما ساهم التمويل المقدَّم في وضع سياسات تستند إلى التحليل القائم على الأدلة، وتعزيز قدرات المكوّنات الوطنية على ضمان نتائج طويلة الأمد ومستدامة وتأثير ملموس ودائم، وتحديداً بالنسبة للفئات الضعيفة مثل العمال المهاجرين. وبما أن المملكة العربية السعودية تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أعمق في القرن الـ ٢١، فإن النفقات الحكومية المستقبلية المخصصة لتطوير سوق العمل ستعتمد على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك تلك المحققة في عام ٢٠٢١.

بحثاً عن نماذج تمويل إضافية، وإلى جانب التمويل السخي من الحكومة، قامت مجموعة عمل الشراكات التابعة لفريق الأمم المتحدة القُطري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية/مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بتقديم بحث حول «دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠» في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ذلك بأن الأوقاف، وهي عنصر من آليات التمويل الإسلامي تزيد أصوله عن ٢٨١ مليار ريال سعودي (حوالي ٧٥ مليار دولار)، تتمتع بصفات تنسجم مع بعض أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة. وقد قام بإعداد التقرير باحث سعودي رئيسي، بإشراف اللجنة الاستشارية التي تضم العديد من كبار الفاعلين، بمن فيهم

مسؤولان حكوميان، ورؤساء مؤسسات للتمويل والبحوث الإسلامية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، والبنك الإسلامي للتنمية/مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في المملكة. وقد خلُص البحث إلى استكشاف منهجي للأوقاف كمصدر تمويل غير مستغل مع إمكانات كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحصدت الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً في المملكة عند نشر هذه النتائج في عام ٢٠٢١.

وسعياً منه إلى تأمين تمويل إضافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة البيئية (٦ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥)، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المملكة في الحصول على التمويل المطلوب من الصندوق المتعدّد الأطراف للمساعدة في التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، ومن مرفق البيئة العالمية لدعم إعداد التقارير المقدمة حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى سخاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إذ يرتبط به العمل القيِّم لمنظمة الصحة العالمية في المملكة العربية السعودية ارتباطاً وثيقاً من حيث التمويل الاستراتيجي. ويدعم المركز الأنشطة الإنسانية للمنظمة في اليمن والجمهورية العربية السورية وبنغلاديش والصومال وأفغانستان ودولة فلسطين. وإضافة إلى دعم البرامج الصحية المشتركة، تشمل الشراكة بناء القدرات والتدريب في مجالات الرصد والتقييم والتخطيط والاتصالات والدعم الفني من حيث صلتها بإجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩. وقد ساهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بقيمة ٢٣,٤ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتكتسب هذه المساهمة أهمية حاسمة في تقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد حاجة السكان الأكثر ضعفاً في المملكة إليها. ومع دخول السنة الثالثة على جائحة كوفيد-١٩، يُثبت هذا الدعم المالي مجدداً أنه جزء لا يتجزأ من السعي لتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ◆

٢,٤: النتائج المحققة من خلال التعاون مع الأمم المتحدة: العمل معا بشكل أفضل

في العام ٢٠٢١، واصلت منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية في المملكة العربية السعودية تنفيذ جهود الإصلاح، فحققت نتائج إيجابية عادت بالمنفعة على فريق الأمم المتحدة القُطري والحكومة وشركائها. وواصل المنسّق المقيم سعيه وراء تطبيق استراتيجية للمشاركة الخارجية والتماسك الداخلي بهدف تعزيز وجود الأمم المتحدة داخل البلد بشكلٍ أكثر فعالية وكفاءة.

وأهم مثال على ذلك صياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، على أساس تعاوني وتشاوري في سبيل إنشاء قاعدة متينة للدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتقدّم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمثّل إطار التعاون الذي جرى تنسيقه بشكل وثيق مع وزارتي الخارجية والاقتصاد والتخطيط، الوسيلة لتطوير دعم متماسك ومنسّق من طرف الأمم المتحدة للأولويات الحكومية الناشئة والمتطوّرة بشأن التنمية المستدامة، وذلك من خلال إقامة روابط وثيقة مع اللجنة التوجيهية الجديدة للتنمية المستدامة في المملكة. ومن المقرّر إنشاء إطار نتائج مشترك وخطة للرصد والتقييم ضمن هذه الشراكة.

واصلت المنسقة المقيمة دعمها للمبادرات الرامية إلى تسليط الضوء أكثر على منظومة الأمم المتحدة وتعزيز عملها ودعمها للحكومة. وعلى سبيل المثال، قدّمت المنسّقة المقيمة وفريق الأمم المتحدة القُطري الدعم لمشاركة المملكة في قمّة النُظُم الغذائية.

ومن جهة أخرى تعززت سمعة الأمم المتحدة في البلد بشكل ملحوظ بفضل تعدد اللغات التي تعتمدها على موقعَي تويتر ولينكد إن والموقع الرسمي للأمم المتحدة في المملكة، وكذلك من خلال التغطية المنهجية لأنشطتها في البلد على وسائل التواصل الاجتماعي، التي ساهمت في تعزيز نهج «وحدة العمل في الأمم المتّحدة». وبهدف تحسين هذا النهج، أنشأ فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة رسالة إخبارية شهرية على الصعيد الداخلي تعمل كأداة تخطيط ومصدر معلومات مفيدة. وقد دعم مكتب المنسّق المقيم فريق الأمم المتحدة للاتصالات من خلال استكمال تحديد الوسائل الإعلامية للمملكة، مما يساعد على تحديد المنصات الإعلامية في جميع أنحاء البلد من أجل إقامة شراكات إعلامية أكثر كفاءة وفعالية.

في هذا الإطار، احتفلت الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية بشكل مشترك بالأيام الدولية الرئيسية، بما في ذلك يوم البيئة العالمي، و١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، واليوم العالمي للتعليم، واليوم العالمي لحقوق الإنسان. وساهم يوم الأمم المتحدة الذي احتُفل به في جميع أنحاء المملكة حول الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه، في جمع وكالات الأمم المتحدة معاً حول برنامج للتعبئة الاجتماعية يضم عدّة شركاء، بما في ذلك الاتحاد السعودي لكرة القدم، والاتحاد السعودي للرياضة للجميع، وشركة لجام للرياضة، والاتحاد السعودي للجمباز، واللجنة الأولمبية العربية السعودية ولجنة الألعاب البارالمبية، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرت تغطية النشاطات المخلدة لليوم على نطاق واسع بفضل التعاون مع عدد كبير من المؤثّرين السعوديين الشباب. كما نظم الاتحاد السعودي للرياضة للجميع عبر تطبيقه حدثاً للاشتراك في «تحدي يوم الأمم المتحدة»، سمح لـ١٩٨٢ مشاركاً من جميع أنحاء المملكة بالانضمام إلى حملة اللياقة_لأهداف_التنمية_المستدامة. وشاركت مدارس جاد العالمية في إحياء اليوم من خلال زيادة الوعي حول أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه، وذلك عبر تنظيم فعاليات افتراضية وحضورية.

من جهة أخرى، يجتمع فريق الأمم المتحدة القُطري بشكل شهري لتعزيز المشاركة الواسعة والحرص على وعي جميع الوكالات بأولويات للأمم المتحدة الرئيسة والمبادرات التي تساعد على تحقيق أفضل النتائج. وتواصل المنسّقة المقيمة عقد اجتماعات ثنائية بصورة منتظمة مع جميع رؤساء الوكالات لمناقشة المواضيع التي تثير اهتمام الوكالات والمنسّق المقيم على حد سواء. ◆

٢,٥: التقييمات والدروس المستفادة

يسلّط هذا القسم الضوء على بعض الدروس المستفادة والتقييمات التي قام بها أعضاء الفريق القُطري. فعلى طول العام ٢٠٢١، أثبتت عملية تطوير إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، بقيادة مكتب المنسّقة المقيمة، أنّها فرصة لمختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتطبيق خبراتها الخاصة والسعي إلى تعميم إطار الأمم المتّحدة القادم، على نحو يراعي الفئات الضعيفة ويفي بالتزامه بألا يُترك أحد خلف الركب. وكجزء من هذه العملية، حرصت مساهمات فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لفريق الأمم المتحدة القُطري النشطة والمتكررة ، على إدماج مسألة المساواة بين الجنسين بأبعادها المتعددة في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعماً فعالاً بشكل متكرر لمكتب المنسّق المقيم من حيث إدماج مقاربة مبنية على حقوق الإنسان في جميع أبعاد إطار التعاون الجديد. وأعد برنامج التعاون التقني التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار الجهود التي يبذلها مسودة تقرير حول كيفية تطوير إطار تعاون من أجل التنمية المستدامة مبني على حقوق الإنسان، وحول كيفية تطبيقه، يتضمن مجموعة من النماذج المأخوذة من مصادر مختلفة تابعة للمفوضية. أمّا فريق العمل المعني بالشراكات التابع لفريق الأمم المتحدة القُطري، وهو مركز للتعاون واحتضان الشراكات والتمويل المستدام، فترك بصمته على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الجديد، الذي من شأنه أن يرسخ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف كعنصر شامل في المجالات الأربعة ذات الأولوية الاستراتيجية. وقد قرر فريق العمل المعني بالشراكات، في سعيه لضمان الشفافية والمساءلة المتبادلة، الاعتماد على لجنة استشارية ومذكرات التفاهم في أنشطته المستقبلية.

بالإضافة إلى تقديم التوجيه بشأن إطار الأمم المتّحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ساهمت كل من هيئة الأمم المتّحدة للمرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز معرفة فريق الأمم المتحدة القُطري وقدراته في المملكة العربية السعودية في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى أنّ دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد ساهم في إحراز تقدّم كبير في أداء فريق الأمم المتحدة القُطري في ما يخص الالتزام بأدنى حد من معايير النوع الاجتماعي في العام ٢٠٢١، فإنّ المفوضية السامية لحقوق الإنسان نجحت في دعوة الفريق إلى تطبيق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع والإجراءات التي ينفّذها. وبفضل توضيح الروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان ومشاركة المعلومات ذات الصلة مع فريق الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، أثّرت هذه المبادرات بشكل فعّال في ممارسات الأمم المتحدة في المملكة.

لم يكن تطوير الإطار الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة عمل الأمم المتحدة الوحيد الذي استفاد من التجربة المكتسبة في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوال العام ٢٠٢١ أربع تقييمات للمشاريع ساهمت في استخلاص عدد من الدروس المستفادة. وكشفت التقييمات أنّ المشاريع التي ينفّذها البرنامج تتماشى بشكل عام مع أولويات التنمية الوطنية في المملكة والبرنامج القُطري والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتبين أيضاً أنّ المخرجات التي تولّدها نظرية التغيير في ما يتعلق بنتائج البرنامج القُطري تساهم في تحقيق النتائج المرجوة. كما ضمّت آليات الاستجابة السريعة أهدافاً محدّدة وقابلة للقياس في ما يتعلّق بإنجاز المشاريع. وفي إطار أبرز الدروس المستفادة المقرر تنفيذها في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، فإنّ التقارير المعدّة حول مشاريع البرنامج تفتقر في بعض الحالات إلى استراتيجيات التخفيف، وبالتالي، سيتم الاعتناء بهذه المسألة في خطط المشاريع المستقبلية. كما أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بأنّ وجود مسؤول عن المستشارين التقنيين أمر ضروري للمضي قدماً في جميع المشاريع، ولا تقتصر قيمة هذه الدروس المستفادة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البرامج ذات الصلة فحسب، بل سيستفيد منها أيضاً فريق الأمم المتحدة القُطري في المملكة بأكمله.

في العام ٢٠٢١، حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدماً ملحوظاً حين تمكّن من إعادة إحياء تعاونه مع الهيئة العامة للإحصاء وتقديم المساعدة الفنية لها. وعلى الرغم من التحديات المتعلّقة بوضع الصندوق كوكالة غير مقيمة، فإنّ نهج «توحيد الأداء» المعتمد من طرف هيئات الأمم المتحدة قد أثبت أنّه مفيد بشكل واضح في دعم تنفيذ أعماله في المملكة. وقد ساهمت الاتفاقية المبرمة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الشريك الأساسي للهيئة العامة للإحصاء، في تسهيل دعم الصندوق من خلال تحسين التواصل مع الهيئة. ونظراً إلى كون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة مقيمة متواجدة في البلد منذ فترة طويلة، فإنّ اتفاقه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان سمح بتطوير إطار عمل مشترك قادر على تلبية احتياجات المملكة ومتطلباتها، بالإضافة إلى المساعدة في تنفيذ استراتيجية المملكة الوطنية للتنمية. وساهم الدعم الذي قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم تعداد ٢٠٢٢ في المملكة، ومن المنتظر أن يسمح نجاح هذا التعداد بتعزيز عمليات صنع القرار في ما يتعلّق بالتنمية المستدامة وتوسيع نطاقها في المملكة العربية السعودية.

وعلى غرار صندوق الأمم المتحدة للسكان، واجهت اليونسكو كذلك تحديات تتعلّق بوضعها كوكالة غير مقيمة. وقد حددت الحاجة إلى تحسين التعاون داخل اليونسكو من أجل

التنسيق بشكل أفضل بين مقرها الرئيسي في باريس، ومكتبها الإقليمي في كل من القاهرة وبيروت، ومكتبها الفرعي في الدوحة، وذلك في سبيل تنفيذ مشاريعها بشكل أفضل في المملكة ومتابعة عملياتها المستقبلية وتخطّي الحاجز اللوجستي. كما أكّدت العمليات التي اضطلعت بها اليونسكو طوال العام ٢٠٢١ أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الحوار السياسي وتحسين السياسات العامة مع نظرائها في المملكة العربية السعودية.

من جهتها، قدّمت منظمة العمل الدولية في إطار تشجيعها على تحسين سياسات التوظيف وممارساته، الدعم للهيئات الثلاثية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية، أي الحكومة، وأرباب العمل، وممثلي العمال، وسعت من خلاله إلى بناء القدرات وتقديم الدعم الفني. واعتُبر هذا النهج المزدوج ضرورياً ومن المقرر اعتماده من جديد في برامج التعاون المستقبلية. وتسهّل أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية على وجه الخصوص عملية تحقيق الأهداف طويلة الأجل من خلال الحرص على تدريب الجهات الوطنية الفاعلة على تطبيق الأساليب و/أو تنفيذ الاستراتيجيات بعد الانتهاء من المشروع. وقد أكّدت المنظمة عزمها على تكثيف جهودها في بناء القدرات من أجل ضمان استدامة نتائج مشاريعها والأنشطة ذات الصلة. ومن بين الدروس المستفادة في العام ٢٠٢١، سلطت المنظمة الضوء على فوائد إشراك الهيئات الثلاثة في تطوير السياسات وبناء القدرات في المملكة، إذ إنّ إشراكها يسمح لجميع الجهات الفاعلة التي تؤثر في عالم العمل بالشعور بتملّك السياسات والاستراتيجيات المطوّرة، كما يضمن التزام الهيئات بتنفيذها بشكل أفضل بعد المشاركة في تطويرها.

وبحسب ما تشير إليه أنشطة بناء القدرات في منظمة العمل الدولية، أجرى عدد من وكالات الأمم المتحدة تمارين لبناء القدرات استهدفت جهات غير حكومية فاعلة. على سبيل المثال، أدرك صندوق الأمم المتّحدة للسكان أنّ مشاركة منظمات المجتمع المدني في المملكة، وخاصة تلك التي تقودها النساء، أمر ضروري لضمان دعم المرأة وإشراكها في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكينها، وتعزيز مشاركتها في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تنفيذ أجندة المملكة الوطنية للتنمية بشكل عام. وعلى هذا النحو، أعاد موئل الأمم المتحدة النظر في ممارساته، فسلّط الضوء على ضرورة حشد المنظمات غير الربحية والقطاع الخاص بشكل أفضل بهدف تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية الحضرية في المملكة. وفي العام ٢٠٢١، قام موئل الأمم المتحدة بتطوير أدوات ونماذج جاهزة للاستخدام في القطاع غير الربحي من أجل تنفيذ برنامج الإسكان التنموي في البلد بشكل أفضل.

ساهمت النجاحات التي حقّقتها وكالات الأمم المتحدة في العام ٢٠٢١ في إرساء مخططات للعمل في المستقبل. على سبيل المثال، أجرت اليونيسف تقييماً بنيوياً لبرنامج الوقاية من العنف الأسري التابع لبرنامج الأمان الأسري الوطني، من المقرر استخدامه لتوجيه استراتيجيات حماية الطفل في المملكة للمضي قدماً. وعلى غرار ذلك، من المقرر استخدام السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة العربية السعودية، المطوّرة بدعم من منظمة العمل الدولية، لتصميم الأنشطة المستقبلية الهادفة إلى دعم القضاء على عمل الأطفال في البلد، بما في ذلك مسح حول عمل الأطفال الذي سيتم إنجازه في المرحلة القادمة.

حثّت التحديات الناتجة عن أزمة كوفيد-١٩ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنشاء طرق مبتكرة لتنفيذ البرامج والمشاريع. ولتجاوز بعض التحديات اللوجستية الناتجة عن الجائحة، نظّم البرنامج اجتماعات افتراضية مختلطة للتدريب وبرامج حول بناء القدرات لتعزيز الحوكمة البيئية في المملكة. وعلى غرار ذلك، قدّم عدد من الخبراء الذين لم يتمكنوا من السفر إلى المملكة مجموعة من الخدمات الاستشارية عن بعد، في حين أثبت إشراك الخبراء العاملين في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لغرب آسيا جدواه في توجيه العمليات الوطنية التي تستجيب لمتطلبات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وكذلك في توحيد المناهج القائمة على المعايير الدولية، كما هو الحال في إعداد التقرير الوطني عن حالة البيئة. ◆

٢,٦: نبذة مختصرة عن الوضع المالي

يعـرض الجـدول أدنـاه الوضـع المالـي العـام للمشـاريع التـي أبلغـت عنهـا وكالات الأمـم المتحـدة وصناديقهـا وبرامجهـا فـي المملكـة العربيـة السـعودية لعـام ٢٠٢١. وتجـدر الإشـارة إلى أن أنشـطة مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية وبرنامـج الأغذيـة العالمـي مركـزة فـي المقـام الأول عـلى اليمـن، وبالتالـي تـم حذفهـا مـن الجـدول. ويشـار كذلـك إلى أن مكتـب المنسـق المقيـم ممـولٌ بالكامـل مـن خـلال صنـدوق الأمـم المتحـدة الاسـتئماني للأغـراض الخاصـة (SPTF) ولـم يتـم تضمينـه فـي الجـدول، كمـا حذفـت أيضـا المعطيـات المتعلقـة باللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربـي آسـيا (الاسـكوا) لكونهـا هيئـة إقليميـة وليـس لديهـا أي تمويـل مباشـر فـي المملكـة العربيـة السـعودية.

فريق الأمم المتحدة القُطري	الموارد المطلوبة والمدرجة في الميزانية (بالدولار الأمريكي)	الموارد المستلَمة (بالدولار الأمريكي)	مجموع النفقات (بالدولار الأمريكي)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٠,١١٦,١٩٧	١٣,٢٣٠,٦٨٠	٢٣,٢٣٠,٩٠٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٥,٤٧١,٠٠٠	٤,٨٨٩,٠٠٠	٣,٥٢٤,٦٧٨,١٥
اليونسكو	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
موئل الأمم المتّحدة	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٦٠٠,٠٠٠
اليونيسف	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٦٠٠,٠٠٠
منظمة العمل الدولية	٤٠٦,٨٦٢	٤٠٦,٨٦٢	٣٧٣,٨٤٠
المنظمة الدولية للهجرة	٢,٧٢١,١٦٧	٢,٧٢١,١٦٧	٩١٧,٨٣٦,٦٣
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	*	١,٠١٩,٢١٦**	٨٧٢,٠٠٠
المفوضية السامية لحقوق الإنسان	١,٦٣٩,٢٧٧,٤٤	١,٦٣٩,٢٧٧,٤٤	٨١٦,٦٩٠,٣٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧٥,٠٠٠	٢٣,٥٦٧	١٨,٢٠٠
منظمة الصحّة العالمية	٢,٨٢٣,٤٠٨	١,٤٨٤,٠٩٢	١,٢٣٦,٠٧٩
هيئة الأمم المتّحدة للمرأة	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
المجموع	**٩٤,٣٨٥,٥١٥,٤٤**	**٤١,٧٤٦,٤٦٥,٤٤**	**٤٦,٢٨٦,٨٩٥,١٦**

* معلومات غير متوفرة.

** يستند التقدير إلى التمويل المخصّص لفترات تمتد من سنتين إلى سنتين ونصف السنة.

الموارد المطلوبة والمدرجة في الميزانية مقابل إجمالي النفقات، ٢٠٢١ (نسبة مئوية)

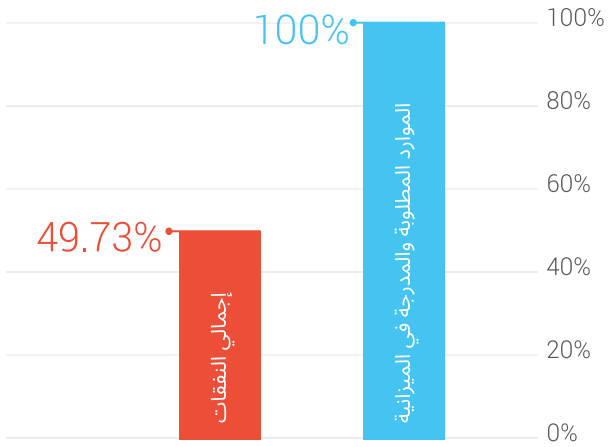

تخصيص الموارد المطلوبة وموارد الميزانية حسب المجالات ذات الأولوية، ٢٠٢١ (نسبة مئوية)

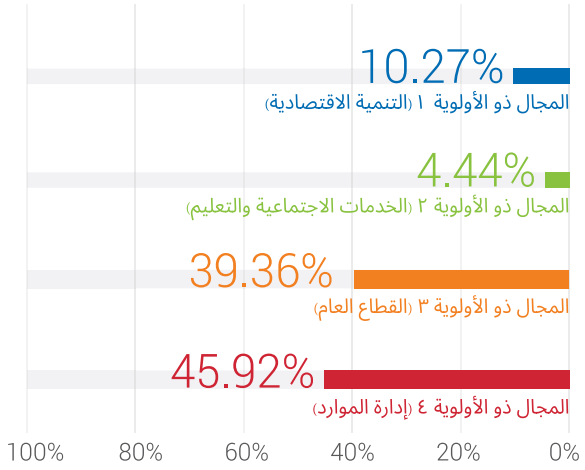

نفقات وكالات الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١ (نسبة مئوية)

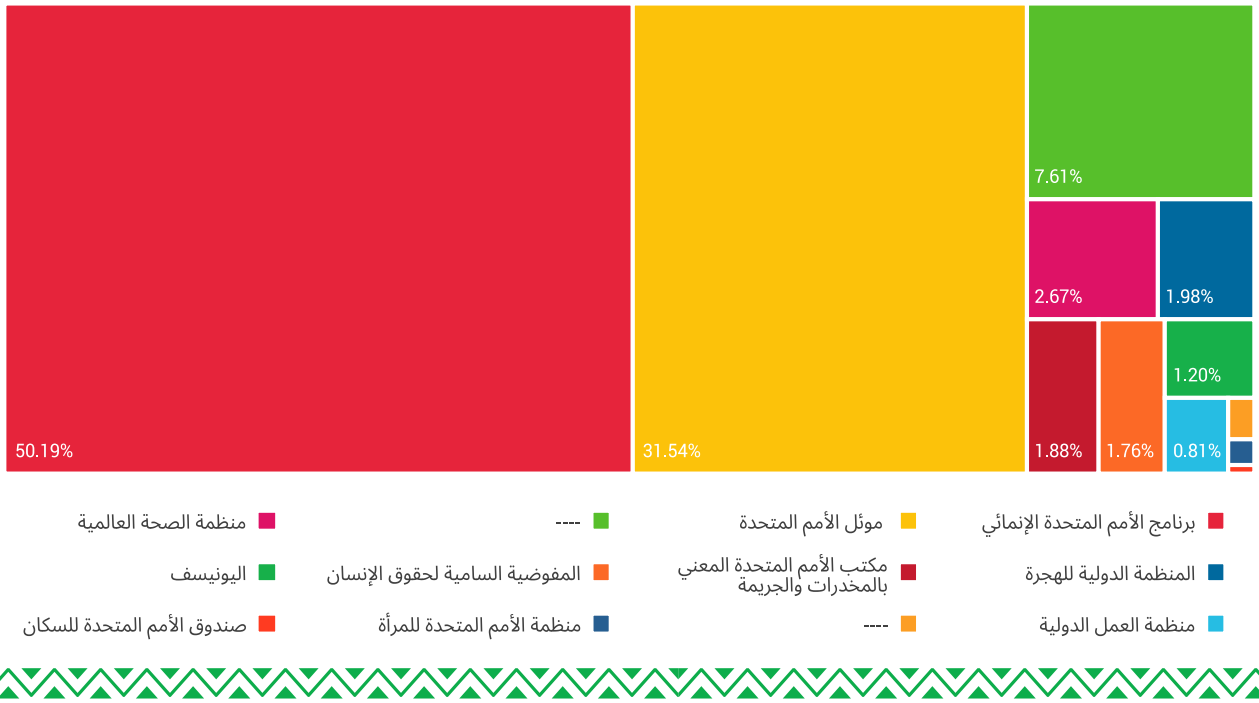

الفصل ٣
التطلُّع إلى الأمام

فريق الأمم المتّحدة القُطري في العام ٢٠٢٢

بالتطلع إلى العام ٢٠٢٢، يبدو أنّ عدداً من التطورات الإيجابية يلوح في أفق المملكة العربية السعودية، من حيث الجهود المبذولة للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويبشّر النمو الاقتصادي المتوقع بالخير لكلتا الخطتين، إذ يتوقع البنك الدولي أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة بنسبة ٤,٩ في المائة في العام ٢٠٢٢ نتيجة الانتعاش العالمي لأسعار النفط، الذي من المتوقع أن يعزز صادرات البلد. أمّا وزارة المالية، فهي أكثر تفاؤلاً بشأن توقعات العام ٢٠٢٢، حيث تتوقع زيادة بنسبة ٧,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

كما يمثل العام ٢٠٢٢ بداية دورة جديدة من حيث التعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وفريق الأمم المتحدة القُطري، حيث يقدّم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، الذي يتم نقاشه بين الطرفين، استراتيجية متماسكة ومنسّقة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ في الوقت نفسه. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أهداف إطار التعاون موجّهة نحو أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتنقسم ضمن خمس فئات، هي الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وتُنظّم بدورها ضمن أربع مجالات ذات أولوية استراتيجية:

٠١ المجال الأول ذو الأولوية الاستراتيجية: الأشخاص -وفقًا لمبدئ «عدم ترك أي أحد خلف الركب»، تمكين الجميع من تحقيق إمكاناتهم في إطار يضمن الكرامة والإنصاف والمساواة في ظل بيئة سليمة (أهداف التنمية المستدامة ١-٥)

٠٢ المجال الثاني ذو الأولوية الاستراتيجية: الكوكب - حماية الكوكب من التدهور، بما في ذلك من خلال الاستهلاك والإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام واتخاذ إجراءاتٍ عاجلةٍ بشأن تغير المناخ (أهداف التنمية المستدامة ٦، ١٢-١٥)

٠٣ المجال الثالث ذو الأولوية الاستراتيجية: الازدهار -ضمان أن يتمكن جميع الأشخاص من الاستمتاع بحياة مزدهرة ومُرضية (أهداف التنمية المستدامة ٧-١١)

٠٤ المجال الرابع ذو الأولوية الاستراتيجية: السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى - بناء مجتمعات شاملة، عادلة ومسالمة وتوفير الوسائل اللازمة للتنفيذ (أهداف التنمية المستدامة ١٦-١٧)

من المقرّر أن تستفيد السنوات الخمس القادمة من تنفيذ الإطار الجديد، الذي صُمّم لتحديد الروابط بين رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف دعم السياسات التي تساهم في زيادة الفعالية والكفاءة في هذا الإطار. وتجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلّها تعداد السعودية للعام ٢٠٢٢ بالنسبة لمستقبل التنمية المستدامة في البلاد، حيث يتوقع أنّ نتائجه ستدفع نحو تطوير السياسات إلى الأمام حتى تتمكن حكومة المملكة والأمم المتحدة من تكييف مشاريعهما وبرامجهما بشكل أفضل وفقاً لاحتياجات الشعب السعودي.

على الرغم من التقدّم الكبير الذي شهده العام ٢٠٢١ في مجالات مختلفة، ووضع إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطةً قوية لتعزيز التعاون، فإنّ بعض التحديات لا تزال قائمة. فقد يتأثر تنفيذ برامج الأمم المتحدة في العام ٢٠٢٢ بعوامل مختلفة قد تنعكس سلباً على إمكانية تحقيق النتائج المتوقعة. وكما كان الحال في السنوات الماضية، فإنّ القضايا التي ينبغي الالتفات إليها في العام المقبل ترتبط بالسياقين الوطني والدولي. أولاً، لا يزال من الصعب الاعتماد على أي استقرار في السوق العالمية بسبب السياق المضطرب والمتقلّب الناتج عن جائحة كوفيد-١٩. وكما أوضح مسار العام ٢٠٢١، لا يمكن القول إنّ جائحة كوفيد-١٩ قد وصلت إلى نهايتها، بل إنّ احتمال ظهور متحوّرات جديدة من الفيروسات الضارة في العام ٢٠٢٢ يدعو من دون شك المملكة العربية السعودية والعالم إلى البقاء في موقفٍ حذر، ويهدّد بشكل مستمر بعرقلة النمو الاقتصادي وتقييد التحول الاجتماعي.

لا تزال المملكة العربية السعودية في خضم مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية العديدة الناتجة عن هذه الجائحة. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط على مدى العام الماضي وتحسّن الوضع المالي للبلاد منذ تفشّي الجائحة لأول مرة، فإنّ المملكة تواصل خططها لخفض نسبة الإنفاق العام. وتأتي هذه الاستراتيجية عكس توجّه البلد التاريخي نحو زيادة الإنفاق خلال فترات الازدهار النفطي. على الرغم من أنّ المملكة تتوقع أن يؤثر هذا التوجه بشكل إيجابي على العجز في ميزانية الدولة (حيث يُتوقع أن تحقّق المملكة في العام المقبل أول فائض في الميزانية منذ العام ٢٠١٣)، فإنّ هذا القرار قد يؤثر سلباً على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. ففي شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠، وفي محاولة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، ضاعفت المملكة بشكلٍ مفاجئ ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات من خمسة إلى ١٥ في المائة، ما أدّى إلى زيادة العبء المالي على سكانها. وبينما أكدت الحكومة أنّ هذا الإجراء مؤقت، إلا أنّه استمر طوال العام ٢٠٢١ وما من خطط حالية لإلغائه.

إنّ ارتفاع تدفق الهجرة الإقليمية جزء من العوامل الأخرى التي قد تؤثّر سلباً على برامج الأمم المتحدة في المملكة في العام المقبل، لا سيما بالنظر إلى ارتباطها بعدم الاستقرار الجيوسياسي وتغيّر المناخ. ففي الدول المحيطة بالمملكة، يؤدّي عدد من الأوضاع الجيوسياسية المهمّة إلى نزوح السكان بشكل جماعي، بما في ذلك الحرب المستمرة في اليمن وانعدام الاستقرار في إثيوبيا والوضع المحفوف بالمخاطر في أفغانستان. ويعتبر استقرار الظروف الإقليمية ضروريا من أجل ضمان إدارة تدفق الهجرة إلى المملكة بأمان وفعالية في العام ٢٠٢٢. وفي ما يتعلق بمسألة تغيّر المناخ، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرّضة بشكل خاص لآثار أزمة المناخ التي أدت إلى الجفاف وتسبّبت بحرائق في الغابات في منطقة تعتبر أصلاً واحدة من أكثر أنحاء العالم جفافاً وشحّاً بالمياه. ومع تزايد مخاطر حالات الطوارئ المناخية في المنطقة، قد يفرض تدفق اللاجئين مزيداً من الضغط على طرق الهجرة إلى المملكة العربية السعودية المتوترة أصلاً.

التزمت المملكة العربية السعودية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، في سعيها وراء معالجة تغيّر المناخ، بتحقيق الحياد الكربوني (صفر انبعاثات كربونية) بحلول العام ٢٠٦٠. وفي هذا الصدد، تخطط الحكومة لاستثمار ١٨٧ مليار دولار في العمل المناخي بحلول العام ٢٠٣٠ في إطار تحقيقها لرؤية ٢٠٣٠ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لكن على الرغم من الاستثمارات الكبيرة المقرّرة في الطاقات المتجددة والتدخلات البيئية، فإنّ المملكة لم تضع بعد خطة للتخلّي عن النفط. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمري الأمم المتحدة القادمين حول تغيّر المناخ في مصر والإمارات العربية المتحدة، أمام المملكة فرصة للتواصل مع البلدان المجاورة في المنطقة لإقرار التزامات بيئية أكثر قوة.

بشكلٍ عام، تشعر الأمم المتحدة بالتفاؤل بخصوص المملكة العربية السعودية حيال العام ٢٠٢٢. وبالنظر إلى إدارة الدولة لجائحة كوفيد-١٩ بشكل مستمر، يبرز عدد من التطورات الواعدة التي يمكن التطلّع إليها في العام الجديد. ومع وجود إطار تعاون من أجل التنمية المستدامة أكثر تكاملاً لبدء الدورة الجديدة، وبفضل مبدأ «وحدة العمل في الأمم المتّحدة»، تشعر الأمم المتحدة في المملكة بأنّها في وضع أفضل لإحداث تغيير تحويلي والمساهمة في تحقيق نمو مستدام في البلد والمنطقة. ◆

الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية